

اسم المقال: حبس المدّين والاعتراض على القرار الصادر بشأنه ما بين التظلم والاستئناف: دراسة تحليلية في ظل قانون الإجراءات المدنية الإماراتي

اسم الكاتب: بكر عبدالفتاح السرحان

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8442>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 12:43 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

[info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

# مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلم  
القانونية



المجلد 18، العدد 1

ذو القعدة 1443 هـ / يونيو 2021م

التقييم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

# حبس المدين والاعتراض على القرار الصادر بشأنه ما بين التظلم والاستئناف: دراسة تحليلية في ظل قانون الإجراءات المدنية الإماراتي

بكر عبدالفتاح السرحان

كلية القانون - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ القبول: 2019-05-06

تاريخ الاستلام: 2018-11-27

## ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة بالبيان موضوع حبس المدين والوسيلة التي يمكن اللجوء إليها للتجاوز عن موقف المحكمة الصادر بشأنه وفقاً للتنظيم الذي قرره المشرع الإماراتي في قانون الإجراءات المدنية الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 وتعديلاته. وقد خلصت الدراسة إلى أن هنالك ثلاث حالات يمكن فيها إيقاع الحبس بحق المدين. وقد وجدت الدراسة أن هنالك أكثر من نص بشأن الوسيلة التي يمكن لصاحب المصلحة من خلالها التجاوز عن النتيجة التي تنتهي إليها المحكمة بشأن طلب الحبس المقدم إليها. وقد وُجد بأن المشرع تحدث تارة عن التظلم وتارة أخرى عن الاستئناف كوسيلتين مقررتين بهذا الخصوص، مما يثير معه اللبس حول الوسيلة الواجب اتباعها في هذا الشأن. وقد تناولت الدراسة هذا الموضوع بالتحليل والبيان، وانتهت إلى تبني توصيات عدة من شأنها أن تؤدي - حال الأخذ بها - إلى رفع سوية التنظيم محل البحث.

الكلمات الدالة: حبس المدين، التظلم، الاستئناف، القانون الإماراتي.

## المقدمة:

المشرع الإماراتي اهتم بوضع قواعد تكفل استيفاء الدائن لحقه متى توافرت في هذا الحق شروطاً معينة. ومن بين هذه القواعد، وجدت قواعد تجيز حبس المدين الممتنع عن الوفاء حال اقتداره على ذلك كأصل عام<sup>(1)</sup>. ويشار إلى أنه في شرائع خلت - كالألواح الاثني عشر بالعصر الروماني - كان للدائن أن يضع يده على مدينه وحبسه عنده مدة 60 يوماً، مع ضرورة عرضه 3 مرات في الساحات العامة علّ أحداً يوفي عنه. ومتى انقضت هذه المدة - دون يوفي عنه أحد - يمتلك الدائن المدين، وله أن يفعل به ما يشاء، وإذا تعدد الدائنون فلهم تقطيع المدين لعدة أجزاء<sup>(2)</sup>؛ يستأثر كل واحد منهم بقطعة منه<sup>(3)</sup>. مثل هذه الأفكار التي لا توافق فطرة الإنسان وكرامته تم التجاوز عنها، وتم استبقاء فكرة حبس المدين التي قررها المشرع الإماراتي وفقاً لما تقدم بيانه. ونظراً إلى قسوة الحبس - وهو الإجراء المقرر في ظل قوانين العقوبات كأصل عام - قرر المشرع تمكين الخصوم من الاعتراض على قرارات الحبس. وقد جاءت هذه الدراسة لتحليل التنظيم المقرر لهذا الموضوع.

- (1) وسيرد خلال هذه الدراسة أن المشرع قرر إمكانية حبس المدين حتى لو لم يكن لديه مقدرة على الوفاء.
- (2) انظر حول هذا الموضوع في محسن، فهيم عبد الله، حبس المدين المماطل في قانون المرافعات، المجلة القضائية 2005، عدد 1، ص 19. أيضاً انظر مليجي، أحمد «حبس المدين في المواد المدنية والتجارية: دراسة مقارنة» (مكتبة وهبة 1985)، ط 1، ص 4 وما يليها. أيضاً، البلعوي، سيف الدين، مدى جواز حبس المدين لعدم الوفاء بدينه، مجلة كلية التربية بجامعة الأقصى، مجلد 3، عدد 1، 1999، ص 184. أيضاً، الحجار، حلمي محمد، «اصول التنفيذ الجبري»، (منشورات الحلبي الحقوقية: 2003) ط 2، ص 183. انظر أيضاً، هندي، أحمد، «اصول التنفيذ»، (دار الجامعة الجديدة: 2006)، ص 8. أيضاً، انظر تركي، علي، شرح إجراءات التنفيذ الجبري، (دار النهضة: 2011)، ط 2، ص 35 وما يليها. أيضاً، عمر، نبيل وهندي، أحمد، التنفيذ الجبري، دار الجامعة الجديدة: 2002)، ص 12 و 13. أيضاً، دويدار، طلعت محمد، «طرق التنفيذ القضائي»، (منشأة المعارف: 1994)، ص 10 و 11. أيضاً، تركي، علي، وعلام، وائل، حبس المدين في النظام القانوني الإماراتي، معهد التدريب والدراسات القضائية، عدد 2، السنة السابعة، 2014، ص 124. أيضاً، أبو رمان، عبد الرزاق، «حبس المدين في قانون الاجراء الأردني»، (دار وائل: 1999)، ط 1، ص 17. أيضاً محمود، أحمد صدقي، حول حبس المدين المماطل في القانون الإماراتي، (دار النهضة العربية: 2003)، ص 6 و 5.
- (3) ويشار - رغم أن هذه الدراسة ليست مقارنة بالفقه الإسلامي - إلى أن المذاهب الإسلامية متفقة على عدم جواز حبس المدين المعدم أو الفقير غير القادر على الوفاء، وأن الحبس إنما يكون للمدين الممتنع عن الوفاء رغم اقتداره عليه. انظر، شموط، حسن، حبس المدين في الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2013، مجلد 3، عدد 5، ص 275 وما يليها. أيضاً حسوني، محمد، تقييد حرية المدين في الفقه الإسلامي، مجلة الفقه والقانون، 2012، عدد 2، ص 121 وما يليها. أيضاً الشبلي، رقية خليفة، حبس المدين المماطل: دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير، كلية القانون/جامعة الشارقة: 2017)، ص 35 وما يليها. أيضاً، انظر حول موقف الفقه الإسلامي من الموضوع في اليوسف، أحمد عبدالله، عقوبة المدين المماطل غير المالية في الفقه والنظام، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، 2010، مجلد 2، عدد 50، ص 249 وما يليها. وقد قضت محكمة تمييز دبي - مثلاً - بأن «من المبادئ المقررة في الشريعة... جواز حبس المدين المؤسر حتى يؤدي الدين الذي بذمته...». طعن رقم 41 - لسنة 1988 قضائية - تاريخ الجلسة 29 - 1 - 1989. موقع قوانين الشرق.

**مشكلة الدراسة وأهميتها:** تبرز مشكلة الدراسة في فكرة أن المشرع الإماراتي تبنى أكثر من حالة يجوز معها حبس المدين. كما أنه قد أشار في أكثر من نص إلى كيفية الاعتراض على قرار الحبس. فقد وُجد أنه يشير مرة إلى التظلم كوسيلة للاعتراض عليه، على اعتبار أن ما يصدره القاضي في هذا الشأن إنما يشكل أمراً على عريضة. ومرة أخرى، يشير المشرع إلى أن وسيلة للاعتراض عليه هي الاستئناف؛ على اعتبار أن ما يصدره القاضي في هذا الشأن إنما يشكل قراراً يقبل الطعن به استئنافاً. وتأتي هذه الدراسة لتحليل التنظيم القائم وبيان تفصيلاته وفرصياته، من خلال طروحات مستحدثة تميّزها عن كل ما كُتب وخط في هذا الشأن. فضلاً عن بحث المسألة في ظل نوع ثالث للحبس أبرزته هذه الدراسة، والذي لم يظن له- وفقاً لأفضل علم لدى الباحث- أي مؤلفٍ تعامل مع موضوع حبس المدين من أي وجه، وهو الحبس الذي يتم في نطاق تقرير منع المدين من السفر، وفقاً لما سيرد تفصيله في الدراسة. وقد انتهت الدراسة إلى توصيات من شأنها أن تؤدي إلى النهوض والارتقاء بالتنظيم القانوني محل البحث، والله نسأل التوفيق والسداد، أنه هو وحده ولي ذلك والقادر عليه.

**منهجية الدراسة وتقسيمها:** الدراسة ستكون من خلال اتباع المنهج التحليلي، حيث سيتم بيان النصوص القانونية النازمة للموضوع محل الدراسة، وتحليل وتقييم ما جاء فيها من أحكام في ظل ما قرره القضاء الإماراتي في هذا الشأن. كما قد تنزع الدراسة إلى عقد مقارنات لتوضيح الأفكار الواردة فيها، دون أن تشكل بأي حال من الأحوال دراسة مقارنة. أما بالنسبة لتقسيم الدراسة، فقد جاءت في بحثين؛ تناول أولهما التعريف بحبس المدين، وتنظيم المشرع الإماراتي للقرار الصادر بشأنه، نظراً إلى أهمية هذا الجانب وارتباطه الوثيق بالشق الثاني من الدراسة؛ لأنه يتعلق به أمر توضيح وبيان الوسيلة المقررة للتجاوز عن القرار الصادر بالحبس، وهو الأمر الذي سيتم تناوله في المبحث الثاني من الدراسة. فعلى بركة الله ويُمنّه وتيسيره. . .

## **المبحث الأول: حبس المدين والقرار الصادر بشأنه كإجراء تنفيذي**

إن التعامل مع موضوع الدراسة يستلزم بداية التعريف بحبس المدين، من خلال بيان المقصود به، ومن ثم بيان إجراءات وشروط تقريره عموماً.

### **المطلب الأول: حبس المدين وأهم الاحكام المقررة بشأنه**

ان التعامل مع هذا الموضوع يستلزم التعريف بالحبس وبأهم المسائل الخاصة به من جهة حالاته ومدته وشروطه، بشكل عام:

**الفرع الأول: التعريف بحبس المدين:** حبس المدين- المقصود هنا- هو حجز حرية

المدين المتضمن في عملية التنفيذ لمدة زمنية محددة، متى توافرت الشروط والأوضاع التي يحددها القانون لذلك متى قررت ذلك السلطة القضائية المختصة في الدولة<sup>(1)</sup>. والأصل أن الحبس يقرر لكسر عنت المدين وإكراهه على الوفاء. وهذا الحبس لا يشكل وسيلة تنفيذ، نظرا إلى خروج حرية المدين وشخصه عن أن يكون أيا منهما محلا للتنفيذ عليه؛ لذا، فحتى لو وقع الحبس، يبقى دائما للدائن الحق في إستيفاء دينه- الذي تم تقرير الحبس لأجله- من أي مال يظهر للمدين<sup>(2)</sup>.

**الفرع الثاني: حالات حبس المدين:** القانون الإماراتي قرر- كأصل عام- حالتين رئيسيتين للحبس؛ تضاف إليهما حالة ثالثة وردت في سياق خاص، وهي ما سيتم التعامل معه فيما سيأتي:

أولا- الحبس لامتناع المقتدر عن الأداء: وهذه تشكل الأصل العام في الحبس، وهي تفيد إمكانية حبس المدين حال اقتداره ماليا وتمنعه عن الوفاء. و المشرع بشأن الحبس في ظل هذه الحالة وضع فكرتين؛ إحداهما تكمن في إقامة حالات يفترض فيها اقتدار المدين، وحالات أخرى لا يفترض فيها اقتداره.

أ. القاعدة بشأن الاقتدار: كأصل عام الإنسان يولد بلا مال. لذا، فالإعسار هو المفترض في البشر.<sup>(3)</sup> بناء عليه، ولغايات الحبس هنا، لا بد من إثبات الملاءة الفعلية للمدين. بمعنى، إثبات الدائن بأن للمدين أموال، يمكن التنفيذ عليها، تكفي

(1) وسنرى ان هنالك نوع من الحبس يتم على يد قاضي الأمور المستعجلة حال مخالفة منع السفر، فهنا قد لا يكون الخصم الذي يتم حبسه متضمنا في عملية تنفيذ، الذي هو الأصل العام في الحبس. على كل، حول تعريف الحبس، انظر شويح، مصطفى أحمد، حبس المدين في القانون الفلسطيني، مجلة الفقه والقانون، 2017، عدد61، ص63. أيضا، عبد الفتاح، عزمي«قواعد التنفيذ الجبري في قانون المرافعات المصري»، (دار النهضة، ص16 2002) ط. 4، وما يليها. أيضا، عبد الله، نجيب أحمد، «قانون التنفيذ الجبري»، (مركز الصادق/صنعاء: 2003 / 2004) ، ط1، ص188 وما يليها.

(2) شويح، (م. س.) ، ص65. أيضا، في نفس المؤلف، انظر حول موقف المؤيدين والمعارضين للحبس ص56 وما يليها. أيضا، انظر ميروك، عاشور، «التنفيذ الجبري في دولة الإمارات العربية المتحدة»، (مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة: 1995 / 1996) ، ص26 وما يليها. أيضا، في نفس المؤلف، انظر تقييم حق الحبس، ص30 وما يليها. أيضا، انظر تركي«شرح إجراءات التنفيذ»، (م. س.) ، ص34 وما يليها. أيضا، هندي، أحمد، «التنفيذ الجبري في الإمارات العربية المتحدة»، (دار الجامعة الجديدة: كلية شرطة دبي: 1996) ، ط1، ص، 13 وما يليها. وقد قررت المحكمة الاتحادية العليا «ان قاضي التنفيذ إذا قدر أن المنفذ ضده متعسف في الامتناع عن الوفاء خاصة وأنه لم يواجه الحكم المنفذ به مواجهة صحيحة تنال من حجتيه، فله أن يصدر أمرا بحبسه.». طعن رقم1 لسنة2001القضائية/صادر بتاريخ1 / 9 / 2001، قوانين الشرق(م. س.) .

(3) وقد قضت محكمة تمييز دبي مثلا بأن «الأصل المقرر طبقا لأصول الشريعة الإسلامية. . أن الإعسار هو الأصل والإيسار عارض والبيانات شرعت لإثبات خلاف الأصل ومن ثم فإن عبء إثبات الإيسار يقع على من يدعيه. . .» طعن رقم 19 / لسنة1989قضائية/تاريخ25 - 6 - 1989، موقع قوانين الشرق(م. س.) .

جميعها أو بعضها لوفاء جميع و بعض ديونه التي يرفض وفاءها، والتي تم  
مباشرة عملية التنفيذ لأجلها<sup>(1)</sup>.

ب. الاستثناء على القاعدة: المشرع خرج على الأصل المتقدم، وقرر حالات يفترض  
معها اقتدار المدین حكماً، مولياً الاهتمام والعناية بديون يراها جديرة بحماية  
التعاملات فيها، غايته فيها تسهيل استيفاء الدائنين لديونهم، وذلك من خلال إقامة  
قربنة مفادها ملاءة المدین، معيماً بذلك الدائن من عبء إثبات ذلك، وبالنتيجة  
أصبح المدین بهذه الديون مهدداً بخطر حجز حريته (الحبس) حال عدم الوفاء بها،  
وذلك بغض النظر عن مدى اقتداره الفعلي فيها على الوفاء. وقد قسم المشرع  
حالات افتراض الاقتدار هذه إلى طائفتين:

1. حالات افتراض الاقتدار المطلق: المشرع قرر ديونا يُفترض معها دائماً  
اقتدار المدین بشكل لا يقبل إثبات العكس، والتي تشمل حالتی تهريب المدین  
وإخفاءه لأمواله للإضرار بدائنيه وحرمانهم من التنفيذ عليها. ويضاف لذلك  
حالة ديون النفقة الشرعية المقررة<sup>(2)</sup>.

2. حالات افتراض الاقتدار غير المطلق: مقابل الديون المتقدمة، قرر المشرع  
ديونا افتراض معها اقتدار المدین بشكل يقبل إثبات العكس. وهذه الديون  
تشمل كل من؛ الدين المقسط، حال تخلف المدین عن وفاء اي قسط منها،  
كذلك ديون الكفالات أمام القضاء، فمتى تخلف من كفل شخصاً غيره أمام  
المحكمة عن الوفاء فقد قرر القانون افتراض ملاءة الكفيل وقدرته، غير أن  
ذلك يقبل إثبات العكس<sup>(3)</sup>.

ثانياً: الحبس لخشية الهروب: إضافة إلى ما تقدم، قرر المشرع حالة أخرى للحبس  
لم يشترط معها أي اقتدار للمدین على الوفاء، لا بشكل فعلي ولا حكمي، وهي حالة خشية  
هروب المدین من البلاد<sup>(4)</sup>.

ثالثاً: الحبس حال منع السفر: حالة ثالثة للحبس- لم يتعرض لها المشرع بشكل مباشر

(1) أنظر المادة 324 / 1 (ق. إ. م. إ.) والذي سيشار له بالاختصار (ق. إ. م. إ.) من الآن فصاعداً. وحول الأموال  
لا يجوز حجزها، انظر المادة 247 (ق. إ. م. إ.). وأيضاً، للمزيد انظر عمر وهندي «التنفيذ الجبري» (م. س.)،  
ص 263 وما يليها. أيضاً هرجه، مصطفى مجدي، «منازعات التنفيذ الوتية في المواد المدنية و التجارية»، (دار  
الثقافة: مصر: 1987)، ص 120 وما يليها.

(2) أنظر المادة 324 / 2 (ق. إ. م. إ.).

(3) أنظر المادة 324 / 2 (ق. إ. م. إ.).

(4) أنظر المادة 324 / 1 (ق. إ. م. إ.) وسيتم تالياً التعقيب على هذه الحالة.

و غفل الفقه عن التعرض لها عند التعامل مع موضوع الحبس- هي حالة حبس المدين المتجاوز للإجراءات المقررة في ظل عملية منعه من السفر، وهي التي سيتم التعامل معها تفصيلا عند التعرض لموقف المشرع الإماراتي من وسيلة الاعتراض على قرار الحبس.

الفرع الثالث: شروط تقرير حبس المدين: فيما عدا حالة الحبس حال منع السفر والتي سيرد تفصيلها تاليا، يمكن القول بأن المشرع الإماراتي قرر شروطا عدة أهمها؛<sup>(1)</sup> ما تم بيانه أنفا من ضرورة امتناع المدين عن الوفاء رغم اقتداره، حكما أو حقيقة، أو توافرت أسباب جدية يخشى معها فرار المدين. ولا بد للدائن من تقديم طلب للحبس لتحقيقه، كما أنه لا بد أيضا من وجود سند تنفيذي يتمثل أما بحكم قضائي أو بأمر أداء انتهائيين، مستنفذين للطعن بالاستئناف،<sup>(2)</sup> وبما يضمن استنفاذ المدين لطرق الطعن العادية في سبيل دفع الدين الذي يراد حبسه لأجله. فضلا عن أن هذين السندين إنما يصدران عن قاضٍ وهو ما يشكل ضمانا للمدين أيضا، ولا يتم الحبس بغير ذلك من سندات تنفيذية كالمحررات الموثقة<sup>(3)</sup>. والأصل، أيضا، أنه كي يحبس المدين ينبغي ألا تقل قيمة الدين عن عشرة آلاف درهم<sup>(4)</sup>، مالم يكن دين نفقة أو غرامة أو أجورا العمالية، ويمكن حبس المدين فيها مهما كانت قيمة الدين<sup>(5)</sup>. ويشترط أيضا ألا يقوم مانع من الحبس<sup>(6)</sup>.

- (1) حول هذه الشروط عموما، انظر تركي «شرح إجراءات التنفيذ»، (م. س)، ص 57 وما يليها. أيضا صدقي «حول حبس المدين»، (م. س)، ص 15 وما يليها.
- (2) أنظر المادة 324 (ق. إ. م. إ. المشار إليها في المتن. أيضا، هندي «التنفيذ الجبري»، (م. س)، ص 14 وما يليها.
- (3) جدير التنويه بأن المحررات الموثقة أشارت لها المادة 225 (ق. إ. م. إ.) كإحدى السندات التنفيذية. حول المحررات الموثقة، انظر هندي «اصول التنفيذ»، (م. س)، ص 130 وما يليها. أيضا، ابو الوفا، أحمد، «إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية»، (منشأة المعارف: دون سنة نشر)، ط. 10، ص 208 وما يليها. أيضا، تركي «شرح إجراءات التنفيذ»، (م. س) ص 299 وما يليها.
- (4) وهو ما قرره المادة (326) (ق. إ. م. إ.). وللمزيد، انظر هندي، أحمد، 1996، «التنفيذ الجبري في الإمارات العربية المتحدة»، (دار الجامعة الجديدة: 1996، ط1، كلية شرطة دبي، ص 18. أيضا، عاشور، «التنفيذ الجبري»، (م. س) ص 24 و 25.
- (5) وهو ما قرره المادة (326 / و) (ق. إ. م. إ.).
- (6) انظر موانع الحبس في المادة (326) (ق. إ. م. إ.). وللمزيد حولها، انظر في يونس، محمود، حبس المدين ومنعه من السفر: دراسة في الشريعة الإسلامية والقانون الإماراتي والقانون السوداني، مجلة الفكر الشرطي، مجلد 8، عدد 3، 1999، ص 195 و 196. أيضا الشبلي، «حبس المدين»، (م. س)، ص 67 وما يليها. أيضا، على سبيل المقارنة، انظر شويح، (م. س)، ص 74 وما يليها. وحول شروط مدة الحبس، انظر المادة (324 / من) (ق. إ. م. إ.) وتفصيل هذا الموضوع يخرج عن نطاق هذه الدراسة.

## المطلب الثاني: إجراءات استصدار قرار بالحبس

حسب المدین يتم بطلب من الدائن إلى قاضي التنفيذ، كأصل عام<sup>(1)</sup>، والذي يحسمه القاضي قبولاً أو رفضاً. وهو ما يمكن بيانه فيما يلي:

الفرع الأول: طلب الحبس: قرر القانون بأن طلب الحبس يخضع - كأصل عام - لقواعد الأوامر على العرائض،<sup>(2)</sup> وذلك مع مراعاة التحليل الذي سيلبي بشأن طريقة الاعتراض على ما يصدر بخصوص طلب الحبس<sup>(3)</sup>. وهذا ما يستفاد من كل من المادة 324 / 1 بقولها: «لقاضي التنفيذ أن يصدر أمراً بناءً على طلب... ، بحسب المدین...»، والمادة 325 / 3 بقولها: «ويكون التظلم من الأمر، بالإجراءات المقررة للتظلم من الأوامر على العرائض». ويُدعم الطلب بما يثبت كل من قدرة الوفاء مع الامتناع مالم يُقم المشرع قرينة الاقتدار، وفقاً لما تقدم،<sup>(4)</sup> كما يُدعم الطلب بإثبات ما يؤيد قيام خشية الهروب حال طلب الحبس لهذا السبب.

واضح، إذًا، أن المادة 324 تقيّد بأن قرار حبس المدین إنما هو أمر يصدر على عريضة يقدمها الخصم. وقد نظم المشرع إجراءات استصدار الأوامر على العرائض في المواد 140 - 142 / إجراءات، وبهذا الإجراء يقوم الخصم طالب الأمر بتقديم طلب (عريضة) إلى المحكمة مدعماً بالوثائق والأسانيد، ويقوم القاضي المختص، بناءً عليه - حال اقتنع بصحة الطلب - بإصدار أمر يحقق المطلوب دون استدعاء الخصم الآخر<sup>(5)</sup>. ويكثر استخدام الأوامر

(1) انظر المادة 324 / 1 (ق. إ. م. إ.).

(2) وذلك مع مراعاة أنه سيتم التعرض - في غير موضع من البحث - لوجود حالة تقوم بها إمكانية حبس المدین، أو «التحفظ عليه»، في ظل التنظيم المقرر لغايات منع المدین من السفر، في ظل نص المادة 331 من (ق. إ. م. إ.). وهذه حالة حبس لم يبين المشرع كيفية استصدارها (هل بطلب الخصم أم بمبادرة ذاتية من القاضي كون المدین فيها لا يلتزم بأوامر القاضي في ظل إجراء منع السفر، و سنرى أن هذه الحالة للحبس تتم في مواجهة الخصم وبعد إحضاره وأن ما يصدر فيها بشأن الحبس يسمى قراراً. لذا، قد يخرج هذا النوع من الحبس فنياً عن أن يكون خاضعاً لنظام الأوامر على العرائض، والتي، أي الأخيرة، تتم بغياب الخصم. وستنتهي الدراسة إلى ضرورة الإلتفات إلى هذا النوع من - وأيضاً إلى جميع أنواع - الحبس المتضمنة في تنظيم المشرع الإماراتي بالتوضيح لمعرفة كيفية الاعتراض عليها.

(3) سنرى تالياً بأنه وفيما يتعلق بهذه الجزئية أورد المشرع نصاً، هو نص المادة 222 (ق. إ. م. إ.)، يشير إلى أن ما تصدره المحكمة (قاضي التنفيذ) المحكمة بشأن الحبس هو قرار لا أمر. وقد قام المشرع بنفس الوقت بتبني نص آخر يشير له على أنه أمر، وهو النص المقرر هنا في المتن بأعلاه (أي نص المادة 324 من (ق. إ. م. إ.)). أيضاً، حول إجراءات الحبس، انظر الشبلي، «حسب المدین»، (م. س.)، ص 85 وما يليها.

(4) وأيضاً، يؤيد ذلك المادة 325 / 1 (ق. إ. م. إ.) التي قررت أنه «1 - لقاضي التنفيذ قبل إصداره أمر الحبس، أن يجري تحقيقاً مختصراً إذا لم تكفه المستندات المؤيدة للطلب».

(5) مرة أخرى، تم تنظيم الأوامر على العرائض في المواد 140 إلى 142 (ق. إ. م. إ.). والتي - اي إجراءات استصدارها وتفصيلها - تخرج عن نطاق هذه الدراسة.

على العرائض في الطلبات الوقتية والمستعجلة<sup>(1)</sup>.

الفرع الثاني: القرار بشأن الطلب: بشأن موقف القاضي من طلب الحبس، فإن له خيارات ثلاث؛ فهو إما أن يقرر حبس المدين أو أن يقرر تقسيط المبلغ المطلوب منه على أقساط مناسبة، أو أن يقرر منح المدين مهلة- لا تتجاوز 6 شهور- للوفاء، مع فرض أية ضمانات ملائمة، تضمن الوفاء أو عدم الهروب<sup>(2)</sup>. وعلى القاضي، حال قدر عدم كفاية المستندات المؤيدة للطلب<sup>(3)</sup>، أن يجري تحقيقاً مختصراً للتثبت مما تم تقديمه<sup>(4)</sup>.

### المبحث الثاني: الاعتراض على قرار القاضي بشأن الحبس

واضح بأن القرار في طلب الحبس قد يكون مقررًا الحبس أو عدم الحبس<sup>(5)</sup>، والقرار في الحالتين يصلح محلاً للاعتراض بغية تغيير نتيجته. وسيتم التعرض للوسائل المقررة للاعتراض (في مطلب 1) ، ومن ثم سيتم تقييم وتحليل الأحكام المقررة في هذا الخصوص (في مطلب 2) .

#### المطلب الأول: وسائل الاعتراض على قرار المحكمة بشأن الحبس

فيما يتعلق بوسائل الاعتراض على موقف القاضي من طلب الحبس، يمكن القول بأن المشرع قرر بأن الاعتراض على الأمر بالحبس من خلال التظلم، وفقاً لقواعد التظلم من

(1) حول الأوامر على العرائض عموماً، انظر والي، فتحي، 2001 / 2002، «الوسيط في قانون القضاء المدني»، مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي، ص 850 و ما يليها. أيضاً، انظر أبو الوفاء، أحمد، دون سننشر، «المرافعات المدنية والتجارية»، ط. 15، منشأة المعارف، ص 787 وما يليها. أيضاً، شحاته، محمد نور، 1990، «أصول قوانين المرافعات في دولة الإمارات العربية المتحدة»، جزء 2، ط1، شرطة دبي، ص 263 و ما يليها. أيضاً، بشكل عام، انظر عمر، نبيل إسماعيل، 2008، «قانون أصول المحاكمات المدنية»، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 241 وما يليها. أيضاً، مبروك، عاشور، 2009، «دراسات في قانون القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة»، الكتاب الثاني، ط1، أكاديمية شرطة دبي، ص 306 و ما يليها. أيضاً، تركي «شرح إجراءات التنفيذ»، (م. س) ص 281 وما يليها.

(2) المادة 325 / 2 (ق. إ. م. إ.).

(3) والمشرع قرر بأن الحبس لا يؤد لإنقضاء الحق، وهو لا يمنع من التنفيذ الجبري لاقتضاء الحق. انظر المادة 324 / 6 (ق. إ. م. إ.).

(4) المادة 325 / 1 (ق. إ. م. إ.).

(5) وللغائبة المادة (327) (ق. إ. م. إ.)، قررت أنه: «إذا كان المدين شخصاً اعتبارياً خاصاً، صدر الأمر بحبس من يكون الإمتناع عن التنفيذ راجعاً إليه شخصياً». وايضاً للغائبة، قرر المشرع- في المادة (328) - حالات يسقط معها الأمر بالحبس دون حاجة للاعتراض عليه من قبل المدين. وهذا مما يخرج عن نطاق هذه الدراسة. حول هذه الحالات عموماً، انظر، أبو رمان «حبس المدين»، (م. س.)، ص 99 وما يليها. أيضاً الشبلي، «حبس المدين»، (م. س.)، ص 111 وما يليها. أيضاً، صدقي «حول حبس المدين»، (م. س.)، ص 49 وما يليها.

الأوامر على العرائض. ومن ثم أورد القانون ذاته حكماً آخر مفاده بأن الاعتراض بشأن الحبس إما أن يكون عبر الطعن بالاستئناف، وذلك كما يلي:

**الفرع الأول: التظلم كوسيلة للاعتراض:** ثبت فيما تقدم بأن وسيلة طلب تقرير الحبس هي عبر نظام الأوامر على العرائض. وهذا النوع من الأعمال يخضع لطريق ابتدائي للاعتراض هو التظلم. وهذا ما قرره المشرع في المادة 325 / إجراءات السابق بينها<sup>(1)</sup>. وتأييداً لهذا النص قضت المحكمة الاتحادية العليا بأنه إذا قدر القاضي بأن «... المنفذ ضده متعسف في الامتناع عن الوفاء...»، فله أن يصدر أمراً بحبسه... طبقاً للقواعد... ويجوز للمنفذ ضده أن يتظلم من هذا الأمر وفق الإجراءات المعتادة للتظلم من الأوامر على العرائض...»<sup>(2)</sup>.

وكإجابة عن التساؤل عن المقصود بالتظلم، فيمكن القول بأنه طلب- يتضمن اعتراضاً مسيئاً- يقدمه الطرف الراغب بتغيير ما انتهى إليه القاضي بشأن الأمر على العريضة المقدمة إليه. والأصل في التظلم أنه إنما يقدم إلى نفس القاضي المصدر للأمر<sup>(3)</sup>. ولم يحدد المشرع أي ميعاد للتظلم من الأمر، غير أنه حدد مدة لتنفيذ الأمر خلالها وهي ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره، وبغير ذلك يسقط الأمر. ومفيد التنويه بأنه إذا رُفِضَ التظلم- الذي يتم اللجوء إليه ابتداءً فيما يخص الأوامر على العرائض- فالخصم الطعن استئنافاً بقرار المحكمة في التظلم<sup>(4)</sup>. وقد ذهب القضاء الإماراتي إلى حق الخصم بالطعن نقضاً في قرار محكمة الاستئناف بشأن التظلم، حيث أفادت المحكمة الاتحادية العليا:

«إن النص في المادة 141... على أنه (للطالب إذا صدر الأمر برفض طلبه... الحق في التظلم... ويحكم في التظلم... ويكون الحكم قابلاً للطعن بطرق الطعن العادية)، لا

(1) مرة أخرى، المادة 325 قررت أنه «1. على قاضي التنفيذ قبل إصداره أمر الحبس أن يجري تحقيقاً... 2. يجوز للقاضي أن يمنح المدين مهلة للوفاء... أو تقسيط المبلغ... أو تدابير... إذا كان يخشى هروب المدين من الدولة. 3. يكون التظلم من الأمر الوارد في البندين (1)، (2) من هذه المادة إجراءات المقررة للتظلم من الأوامر على العرائض».

(2) طعن رقم 1 لسنة 2001 القضائية/صادر بتاريخ 1 / 9 / 2001 (رجال قضاء) / موجود على موقع وزارة العدل الإلكتروني. (م. س)، تمت زيارة الموقع في 10 / 11 / 2017.

(3) وفي حال كان الأمر صادراً من قاضي الأمور المستعجلة قبل رفع النزاع إلى محكمة الموضوع، فيمكن حال رفع النزاع إلى محكمة الموضوع، أن يُقدم التظلم إلى المحكمة المختصة حال تم رفع دعوى في موضوع الحق محل الأمر أمامها. وهذا قد لا ينطبق كأصل عام على حبس المدين، وذلك فيما عدا حالة الحبس التي سيتم تبينها تالياً والخاصة بالمنع من السفر وما يخصه من إجراءات، كون هذا الإجراء (أي المنع من السفر) قد يتم أمام قاضي الأمور المستعجلة أو أمام قاضي الموضوع بطريق التبعية أو أمام قاضي التنفيذ. على كل حال، انظر المادة 141 من (ق. إ. م. إ.) السابق بينها.

(4) انظر المادة 141 (ق. إ. م. إ.).

يدل صراحة على عدم جواز الطعن بالنقض في أحكام محاكم الاستئناف. . . في الحكم الصادر في التظلم من أمر على عريضة. . .»<sup>(1)</sup>.

هذا بشكل عام بالنسبة للتظلم كطريق يمكن من خلاله للخصم أن يطلب التجاوز عما وصلت إليه المحكمة (قاضي التنفيذ) بشأن طلب الحبس. وفيما يلي بيان للطريق الأخرى الذي أشار إليه المشرع في هذا الشأن.

**الفرع الثاني: الاستئناف كوسيلة للاعتراض على قرار المحكمة بشأن الحبس:** على الرغم مما ورد في المادة 325 / إجراءات السابق بيانها، قرر المشرع، بأن قرارات حبس المدين تخضع للطعن بها استئنافاً، وذلك في نص آخر هو نص المادة 222 من القانون، بالقول: «1 - تكون قرارات قاضي التنفيذ قابلة للاستئناف في الأحوال الآتية: . . . و- ما إذا كان يجوز حبس أو عدم حبس من يتخلف عن دفع المبلغ المحكوم به. . .». وتأييداً لهذا النص قررت المحكمة الاتحادية العليا بأن «. . . قرارات قاضي التنفيذ التي تتعلق بحبس المدين المتقاعس. . . هو قرار يمكن لمن تضرر منه أن يستأنفه باعتبار أن ذلك لا يتعلق بإجراء من إجراءات التنفيذ وإنما بواقع قانوني يقبل الاستئناف. . .»<sup>(2)</sup>. واضح أن نص المادة 222، يشير إلى أن ما تقرره المحكمة فيما يخص طلب الحبس إنما هو قرار قضائي صادر عن قاضي التنفيذ وأنه مما يخضع للطعن به استئنافاً؛ تماماً كما هو الحال مع باقي القرارات التي عددها نص تلك المادة.

ومفيد التنويه بأن الاستئناف يختلف عن التظلم في أنه يخضع لمواعيد محددة يترتب السقوط حال لم يتم مراعاتها. وهو ما جاء في المادة 222 / 2، بالقول «وتستأنف هذه القرارات [وهو ما يشمل القرار بشأن الحبس] أمام محكمة الاستئناف المختصة خلال سبعة أيام. . .».

ولا بد من التنويه عموماً بأن الطعن بالاستئناف<sup>(3)</sup> غير محدد بأسباب معينة، وهو الطريق العادي للطعن، وذلك انطلاقاً من فكرة أن الأصل أن كل حكم يصدر عن محاكم الدرجة الأولى يقبل العرض على محكمة الدرجة الثانية، وهو ما يعرف بمبدأ التقاضي

(1) طعن محكمة اتحادية عليا رقم 369 لسنة 23 القضائية/بتاريخ 2 / 1 / 2002. موجود على موقع وزارة العدل الإلكتروني. (م. س) تمت زيارة الموقع في 7 / 1 / 2018. انظر قريباً منه قرار محكمة تمييز دبي في الطعن رقم 413 / لسنة 1994 قضائية/تاريخ الجلسة 28 - 5 - 1995 / مكتب في 6 - رقم الجزء 1 - ص 444. قوانين الشرق. (م. س) تمت زيارة الموقع في 12 / 2 / 2018.

(2) طعن رقم 70 لسنة 19 القضائية/بتاريخ 25 / 10 / 1997 (شرعي) /موجود على موقع وزارة العدل الإلكتروني. (م. س) تمت زيارة الموقع في 7 / 1 / 2018.

(3) لا بد من التنويه هنا بأن هذه الدراسة لا تنوي التعرض لجميع القواعد المنظمة للطعن بالاستئناف، وإنما بيان أهم المسائل المرتبطة به والتي تتعلق بموضوع هذه الدراسة.

على درجتين، حيث قرر المشرع إيجاد محاكم الاستئناف، كمحاكم درجة ثانية<sup>(1)</sup>. والمحكمة الاتحادية العليا قررت في هذا الخصوص بـ «... أن الدستور قرر في عبارات واضحة جلية حق كل فرد في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي،... كما أخذ المشرع الإماراتي بمبدأ التقاضي على درجتين باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي في الدولة وهذا المبدأ يندرج ضمن قواعد النظام العام التي لا يجوز الخروج عليها أو الاتفاق على مخالفتها...»<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: تقييم موقف المشرع الإماراتي

واضح مما تقدم بأن المشرع الإماراتي كان قد تبنى نصين- هما كل من نص المادة 325 وأيضاً نص المادة 222 / إجراءات- والذي يَظهرُ من خلالهما وجود خيارين للاعتراض على القرار الصادر من قبل قاضي التنفيذ بشأن حبس المدين من عدمه. وبالنظر إلى هذين النصين فإن السؤال الذي يثار هنا هو ما مقصود المشرع الإماراتي منهما؟ فهل قصد المشرع الإماراتي الجمع بين الوسيلتين أو، بكلمات أخرى، هل قصد تقرير ازدواجية وسائل الاعتراض على الأمر أو القرار الصادر بالحبس، كما فعل في نوع آخر من الأوامر المقررة في صلب التشريع الإجرائي الاتحادي، أم أن هنالك سبيلاً آخر للتعامل مع وجود مثل هذين النصين، وهو ما يمكن التعامل معه وبيانه فيما يلي:

**الفرع الأول: مدى إمكانية جميع الوسيلتين معا قياساً على أوامر الأداء:** ثار، فيما تقدم السؤال، حول ما إذا كان قصد المشرع- من خلال إيراد النصين المتقدمين- تقرير حكم مماثل للحكم الذي أورده المشرع نفسه بشأن طريقة الاعتراض على ما أسماه بأوامر الأداء؟ وللتوضيح<sup>(3)</sup>. وفي سبيل تقديم إجابة عن التساؤل المطروح- لا بد بداية من القول بأن أوامر الأداء هي نظام إجرائي يتمثل ويتشابه مع الأوامر على العرائض في أن كليهما يصدران في غيبة الخصم المراد إصدارهما في مواجهته، غير أن أوامر الأداء تصدر عن محكمة الموضوع حصرياً حاسمة موضوع الحق وأصله، بعكس الأوامر على العرائض التي تتعلق بإجراءات وقائية أو وقائية أو مستعجلة، وفي حالة حبس المدين المقتر فإين هدفها- كأصل عام- الضغط على المدين وإكراهه على الوفاء، وهي، أي الأوامر على العرائض، كأصل عام لا تمس بأصل الحق، حيث قرر القانون أنه إذا توافرت شروطاً

(1) حول الطعن بالاستئناف عموماً انظر والي «الوسيط» (م. س) ، ص 850، ص 714 وما يليها. أيضاً، ابو الوفا «المرافعات» (م. س) ، ص 858 وما يليها.

(2) طعن محكمة اتحادية عليها رقم 603 لسنة 29 (إداري) والصادر بتاريخ 11 / 03 / 2009. موجود على موقع وزارة العدل الإلكتروني. (م. س) تمت زيارة الموقع في 20 / 2 / 2018.

(3) يجدر التنويه هنا بأن هذه الدراسة لن تتعامل تفصيلاً مع أوامر الأداء، والذي سيتم بيانه بالقدر اللازم للتعامل مع مسألة البحث الرئيسية.

معينة في الحق محل المنازعة وأيضا في الدليل عليه (حيث يُشترط ثبوت الدين المطلوب كتابة كأصل عام) ، فإن لمدعي الحق أن يتجنب تقديم صحيفة دعوى. وبالنتيجة، يمكن له أن يحصل على حقه بشكل أسرع، حتى بدون أن يتم منح الخصم الآخر فرصة الحضور أمام المحكمة لإبداء وجهة نظره، حيث تصدر المحكمة أمرا للمدعي عليه بالوفاء أو الأداء مع تمكين هذا الأخير من الطعن أو الاعتراض على هذه الأمر. بالنتيجة، يمكن القول بأن أمر الأداء هو عمل قضائي متعلق بموضوع الحق وحاسم للنزاع فيه<sup>(1)</sup>.

والمُرَاد هنا- بعد توضيح المقصود بأوامر الأداء وأهم ما قرره القانون بشأنها- هو إجابة التساؤل المتقدم بيانه ومفاده ما إذا كان المشرع الإماراتي- من خلال تبنيه النصين المتقدمين- قد أراد إخضاع الأوامر على العرائض الخاصة بحبس المدين من عدمه لما تخضع له أوامر الأداء من قواعد وأحكام من جهة الطعن. وسبب هذا الطرح هو أن المشرع الإماراتي جعل من الممكن للخصم أن يعترض على حكم القاضي المصدر لأمر الأداء من خلال التظلم أو الاستئناف، وهما المُكنتين الواردتين في النصين المتقدمين بشأن حبس المدين. فالمشرع- في المادة 147 / إجراءات- فيما يخص أوامر الأداء قرر بأنه «1 يجوز للمدين التظلم من الأمر [أي أمر الأداء] خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه إليه ويحصل التظلم أمام المحكمة المختصة ويكون بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمامها ويجب أن يكون مسبباً، ويعتبر المتظلم في حكم المدعي وتُرَاعَى عند نظر التظلم القواعد والإجراءات المتبعة أمام المحكمة. 2 - ويجوز استئناف أمر الأداء وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة لاستئناف الأحكام ويبدأ ميعاد استئناف الأمر من تاريخ فوات ميعاد التظلم منه. 3 - يسقط الحق في التظلم من الأمر إذا طعن فيه مباشرة بالاستئناف».

ودون الخوض في مدى دقة التنظيم الذي قرره المشرع لطريقة طلب تغيير ما انتهت إليه المحكمة بشأن أوامر الأداء والمقرر في المادة 147 / إجراءات والمبينة أعلاه<sup>(2)</sup>، واضح أن المشرع الإماراتي يتيح للخصوم اتباع طريقتين للاعتراض على نتيجة أمر الأداء، وقد قام المشرع بجمعها معا في مادة واحدة؛ وهما حسبما تم بيانه أنفاً كل من التظلم من الأمر والاستئناف. غير أن المشرع- وكما هو واضح من المادة 147 أعلاه- وضع تتابعاً للوسيلتين من جهة المواعيد المقررة لكل منهما؛ فالتظلم من أمر الأداء- إذا أراد الخصم

(1) حول أوامر الأداء عموماً، انظر والي «الوسيط» (م. س) ، ص 85 وما يليها. أيضاً، انظر محمود، أحمد صدقي، 1999، «قواعد المرافعات في دولة الإمارات»، ط 1، دون ناشر، ص 506 وما يليها. أيضاً، في القانون الإماراتي، انظر في المحامي، حمدي عبدالمنعم، 1992، «شرح نظام أوامر الأداء لاستيفاء الديون الثابتة في (ق. !. م. !. م. رقم 11 لسنة 1992»، ط 1، دون ناشر. أيضاً، شحاته «اصول قوانين المرافعات» (م. س) ، ص 268 وما يليها. أيضاً، انظر تركي «شرح إجراءات التنفيذ»، (م. س) ص 290 وما يليها.

(2) موضوع مدى دقة التنظيم المقرر لكيفية التجاوز عن أوامر الأداء يمكن أن يشكل محل بحث مستقل، وهو مما يخرج عن نطاق هذا البحث المعني بكيفية تحدي قرار الحبس.

الإلتجاء إليه- ينبغي أن يتم حصرياً خلال مدة خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ إعلان الأمر لمن يرغب في التظلم منه. أما الطعن بالاستئناف ضد الأمر، فقد قرر المشرع بأن مدته تخضع للقواعد والإجراءات المقررة لاستئناف الأحكام عموماً (أي أنها تكون ثلاثين يوماً بالنسبة للأحكام الصادرة عن قضاة الموضوع في المسائل العادية)<sup>(1)</sup>، وهذا الميعاد (أي مدة الثلاثين يوماً بالنسبة للأحكام الصادرة عن قضاة الموضوع في المسائل العادية) قررت المادة 147 / إجراءات والمبينة أعلاه بأنها تبدأ من الوقت الذي ينتهي فيه ميعاد التظلم من الأمر (أي بعد مدة خمسة عشر يوماً المقررة للتظلم) ، وقد جاءت الفقرة 3 من المادة 147 من قانون الإجراءات المدنية مفيدة أن للخصم أن يطعن مباشرة بالاستئناف دون انتظار انقضاء ميعاد التظلم منه. وبهذا تصبح مدة الطعن بالاستئناف مستغرقة المديتين (أي مدة خمسة عشر يوماً المقررة للتظلم والمدة الأخرى التي يقررها القانون للاستئناف وهي مدة الثلاثين يوماً بالنسبة للأحكام الصادرة عن قضاة الموضوع في المسائل العادية) ، فيصبح مجموع المدة الجائر الطعن بالاستئناف خلالها ضد الأمر 45 يوماً من تاريخ إعلان الأمر للخصم.

تقييم فكرة الجمع بين الوسيلتين بالشكل المتقدم: كتقييم للطرح المتقدم، يمكن القول بأن من الواضح أن التنظيم الذي قرره المشرع لتحدي أو التجاوز عن أوامر الأداء يتضمن بياناً بأوقات وإجراءات اللجوء إلى كل منهما، وهو ما لم يفعله المشرع بشأن الاعتراض على الأوامر الخاصة بحبس المدین الممتنع عن الوفاء، وبقدر تعلق الأمر بالنصين المنظمين لهذا الموضوع في المادتين 325 و322 السابق بيانهما، يمكن القول بأن المشرع لم يضع ترتيباً يبين وقت أو أسبقية اللجوء إلى أي من الوسيلتين المتضمنتين في النصين المتقدمين. فهل يكون التظلم هو الأسبق أم الاستئناف؟ وما هي المواعيد التي ينتهي حق التظلم فيها ليبدأ بعدها ميعاد الاستئناف؟ والراجح تبعاً لذلك بأن المشرع لم يقصد بأن يخضع الأوامر على العرائض الخاصة بحبس المدین الممتنع عن الوفاء من جهة وسيلة الاعتراض لما أخضع له أوامر الأداء المتقدم بيانها. وإلا، فإن كان قصده تحقيق مثل هذا الحكم، فإن من الحري به وضع تنظيم يبين متى يحق للخصم اتباع أي منهما تجاه قرار القاضي المتعلق بالحبس من عدمه. وإذا كانت القواعد المقررة والخاصة بأوامر الأداء- من جهة الوسيلة المقررة للاعتراض عليها- لا تقبل الانطباق على الأوامر الخاصة بحبس المدین، نظراً إلى اختلاف التنظيم المقرر لهذه الأخيرة في هذا الخصوص، تبعاً لذلك، فكيف يُفسر، إذا، إيراد نصين مختلفين كل واحد منهما يتضمن وسيلة مغايرة للاعتراض على ما انتهى إليه القاضي من قرار بخصوص حبس المدین؟

(1) انظر المادة 159 (ق. إ. م. إ.).

**الفرع الثاني: مدى إمكانية جميع الوسيلتين قياسا على الأوامر على العرائض:** في طرح ثان، إضافة إلى الطرح المتقدم بيانه، قد يقوم رأي يفيد بأن من الممكن أن يجد التساؤل المتقدم حلاً له في فكرة مفادها أن المشرع- رغم إيراده لنصين مختلفين- والسابق بيانها- حول كيفية الاعتراض على القرار المتعلق بحبس المدين- إنما قصد ترتيب الوسيلتين (أي التظلم والاستئناف) معاً في إطار وسيلة التظلم حصرياً دون الاستئناف. بمعنى، كأن المشرع يريد القول بأن الذي يطبق بشأن طلب تعديل أو تغيير نتيجة الأمر الصادر بشأن الطلبات الخاصة بحبس المدين هو حصرياً الطريق المقرر للتجاوز عن الأوامر على العرائض عموماً. فالمشرع- وفقاً لما تم بيانه آنفاً- كان قد قرر بأن وسيلة الاعتراض على الأوامر على العرائض إنما تتم من خلال التظلم<sup>(1)</sup>.

بكلمات أخرى، قد يُحتج هنا بأن الظاهر هو أن المشرع يتبنى التظلم كوسيلة وحيدة يمكن من خلالها الاعتراض على الأمر الصادر بشأن طلب حبس المدين، بحيث لا يملك الخصم اللجوء إلى غيرها من الوسائل إلا بعد استنفادها. وفي حال تم اتباع هذا الطريق الوحيد (أي التظلم)، وقام القاضي المختص بإصدار قراره في التظلم المقدم، فإن السبيل أو الطريق الذي ينبغي إتباعه هو الطعن بالاستئناف. وهذا الطعن يوجه لا إلى الأمر الصادر بشأن طلب حبس المدين ابتداءً، وإنما إلى قرار القاضي المختص والصادر في موضوع التظلم من ذلك الأمر. وهذا ما يتفق مع القاعدة العامة في التعامل مع الأوامر على العرائض عموماً وفقاً لما تقدم بيانه<sup>(2)</sup>.

تقييم فكرة الجمع بين الوسيلتين قياساً على الأوامر على العرائض: وكتقييم، يمكن القول بأنه- وعلى الرغم من وجهة مثل هذه الطرح الذي يحاول إيجاد تفسير منطقي يبرر تعامل المشرع مع موضوع كيفية الاعتراض على الأمر الصادر عن قاضي التنفيذ بخصوص طلب حبس المدين، إلا أنه قد لا يصمد إزاء فكرة أن النصين الذين أوردهما المشرع بخصوص هذا الموضوع- والمشار إليهما آنفاً- قد تعامل كل منهما مع الموضوع بمعزل عن الآخر. أي أن كلا منهما ينفرد عن الآخر في التنظيم، ويصعب القول- وفقاً للسياغة المقررة لكل منهما- أن وجهة النظر المقررة هنا هي مراد وغاية المشرع في هذا الخصوص.

(1) فالمادة 141 (ق. إ. م. إ.)، قررت أنه «1 - للطالب إذا صدر الأمر برفض طلبه ولمن صدر عليه ولذوي الشأن الحق في التظلم من الأمر إلى المحكمة المختصة أو القاضي الذي أصدره. . 4 - ويحكم في التظلم بتأييد الأمر أو بتعديله أو بإلغائه ويكون هذا الحكم قابلاً للطعن بطرق الطعن العادية».

(2) انظر المادة 141 / 4 (ق. إ. م. إ.). انظر، ممن يؤيدون هذا التوجه، صدقي «حول حبس المدين»، (م. س.)، ص 57 وما يليها.

**الفرع الثالث: التعامل مع وسيلتي الاعتراض في ظل تعدد حالات الحبس:** قد يقوم طرح ثالث يضاف إلى الطرحين المتقدمين للتعامل مع موضوع التنظيم الذي قرره المشرع الإماراتي بشأن الاعتراض على ما قد تصدره المحكمة بخصوص طلب حبس المدين، وذلك بالنظر إلى تعدد حالات الحبس في ظل القانون محل الدراسة. بكلمات أخرى، يثور التساؤل حول ما إذا كان المشرع هنا قد نحا إلى التفرقة بين نوعين من أنواع حبس المدين، مقررًا حكيمين مختلفين للأوامر التي قد يصدرها قاضي التنفيذ في كل منهما. بشكل أوضح، المشرع الإماراتي كان- وفقا لما تقدم بيانه- قد تعرض إلى حالات ثلاث يملك قاضي التنفيذ معها الأمر بحبس المدين. منها حالتان رئيسيتان- تم التعرض لهما آنفا- ورد النص عليهما معا في مادة واحدة، وأخضعهما المشرع لنفس الأحكام من جهة الطعن، وهما الحالتان المقررتان في المادة 324 السابق بيانها<sup>(1)</sup>. وفي مقابل هذه المادة المتضمنة الحالتين المشار إليهما آنفا، وجد نص آخر يقرر حالة ثالثة للحبس- وهي التي سبق الإشارة إليها عند بحث حالات الحبس- وهي الحالة التي لا بد فيها من توافر حالة عدم انصياع من قبل المدين لأوامر محددة صادرة له من قبل قاضي التنفيذ كأصل عام. والحالة المقصودة هنا هي حالة الحبس الناجمة عن عدم التزام المدين بما يطلب منه في نطاق قرار منعه من السفر.

وللتوضيح، لا بد - مرة أخرى- من القول بأن المشرع الإماراتي، وفقا لما تقدم بيانه في ظل المادة 324 السابق بيانها، كان قد أشار إلى إمكانية حبس المدين إذا خشي هربه من البلاد. وهذه الحالة مرة أخرى لا يشترط أن يسبقها أي معارضة خاصة من المدين لأية أوامر قد يصدرها قاضي التنفيذ له. والأمر الذي يحتاج إلى تبيان وتفصيل هنا هو أن المشرع الإماراتي- بالإضافة إلى حالة الحبس المقررة هنا كإجراء وقائي يتم من خلاله مجابهة حالة قيام الخشية من هروب المدين إلى خارج الدولة- قام بتنظيم وسيلة أخرى لحماية الدائنين من خطر إمكانية هروب المدين إلى خارج الدولة. والوسيلة المقصودة هنا هي تقرير منع المدين من السفر وذلك متى توافرت شروطا معينة. وهو ما قرره المادة 329 / إجراءات بقولها: «للدائن ولو قبل رفع الدعوى الموضوعية إذا قامت أسباب جدية يخشى معها فرار المدين وكان الدين لا يقل عن عشرة آلاف درهم- ما لم يكن نفقة مقررة- أن يطلب من القاضي المختص أو رئيس الدائرة حسب الأحوال، إصدار أمر بمنع

(1) هذه المادة، المادة 324 / 1 (ق. إ. م. إ.) قررت أنه «لقاضي التنفيذ أن يصدر أمراً بناءً على طلب يقدم من المحكوم له، بحبس المدين إذا امتنع عن تنفيذ حكم نهائي أو أمر أداء نهائي رغم ثبوت قدرته على الوفاء أو خشية هربه من البلاد. . . .». واضح هنا بأن هذه المادة تشير إلى حالتين لحبس المدين؛ هما كل من حالتي الامتناع عن التنفيذ رغم القدرة، وأيضا حال قيام خشية هروب المدين. وواضح بأن هاتين الحالتين لا تشترطان أن يسبق أي منهما معارضة من المدين لأية أوامر معينة أو مخصوصة يصدرها قاضي التنفيذ للمدين. وذلك فيما عدا ما ورد في القواعد العامة في التنفيذ الخاصة بتوجيه الاعتذار. انظر المادة (239) (ق. إ. م. إ.).

ولا بد من التنويه هنا بأن الدراسة- في ظل وجود وسيلة منع المدين من السفر والمقررة في المادة 329 / إجراءات والمبينة بأعلاه- تقترح الإستغناء عن الحكم المقرر لحالة حبس المدين المقررة في المادة 324 والمبينة بأعلاه، وهي الحالة التي لم يشترط فيها المشرع اقتدار المدين (فعلاً أو حكماً) على الوفاء، والتي اكتفى فيها بمجرد قيام الخشية من هروب المدين إلى خارج البلاد<sup>(2)</sup>. بكلمات أخرى، إن حبس المدين لقيام الخشية من هروبه إلى خارج الدولة، يعتبر إجراءً أقسى من مجرد منعه (أي المدين) من السفر حال قيام هذه الخشية. وكلاهما إجراءان متاحان لمواجهة نفس الوضع أو الحالة وهي حالة قيام الخشية من هروب المدين إلى خارج الدولة.

فاذا كان من الممكن التغلب على حالة الخشية من هروب المدين والتصدي لها من خلال منع المدين من السفر، وهو الإجراء الأقل وطأة من حبس المدين، فإن ذلك الإجراء المتمثل بمنع المدين من السفر، يعتبر- من منظور هذه الدراسة- كافياً بحد ذاته للتعامل مع المسألة. فضلاً عن أن حبس المدين في حالة الخشية من هروبه إلى خارج الدولة قد يكون غير منتج حال ثبت عدم وجود أموال للمدين تقبل الوفاء للدائن، وذلك في غير حالات الاقتدار الحكمي التي تم بيانها سابقاً. وبالنتيجة، قد يتم حبس المدين في حالات، الأصل ألا يكون حبسه جائزاً فيها، نظراً لعدم اقتداره على الوفاء، وذلك في ظل حالة الحبس المقترنة بقيام الخشية من هروب المدين إلى خارج الدولة، وذلك مع وجود إمكانية للتغلب على هذه الخشية من خلال منع هذا المدين من السفر، دون حاجة إلى حبسه.

على كل حال، عودة للحالة الثانية من حالات الحبس والتي تقوم الحاجة إلى تبيانها لمعرفة أن كانت هي التي تسعف في تفسير موقف المشرع الإماراتي من موضوع الإعتراض على قرار قاضي التنفيذ بخصوص حبس المدين، فمرة أخرى، واضح هنا بأن المشرع الإماراتي يقرر- إضافة إلى الحالتين المتقدمتين للحبس والواردتين في المادة 324 السابق بيانها- بأن من الممكن حبس المدين كإجراء متصور الوقوع في ظل القواعد المنظمة لمنع

(1) واضح أن المشرع يفيد أنه إذا وجدت أسباب جدية يخشى معها الدائن فرار مدينه من البلاد، وبالنتيجة قدر بأن مثل هذا الأمر قد يؤثر على استيفاء دينه، فإن لهذا الدائن أن يراجع القضاء طالباً تقرير منع مدينه من السفر. وهذا الطلب يمكن بداية أن يقدم أما أمام قاضي الأمور المستعجلة بشكل أصلي، قبل رفع الدعوى بالحق الموضوعي أمام القضاء. كما قد يقدم بعد رفع الدعوى بالحق الموضوعي أمام المحكمة التي تنتظر في أصل الحق كطلب فرعي (عارض). . وأيضاً، قد يقدم هذا الطلب كما هو ظاهر هنا في المتن أثناء التنفيذ أمام قاضي التنفيذ. وحول المنع من السفر، ولتحديد المقصود به، انظر تفصيلاً محمود، سيد أحمد، 2008، «حول منع المدين من السفر» دار الفكر و القانون، ص45 وما يليها. أيضاً، نجيب «قانون التنفيذ»، (م. س)، ص312.

(2) وهي الحالة المقررة في نص المادة 324(ق. إ. م. إ.) والمشار إليها سابقاً.

المدين من السفر. وقد سمي المشرع الإماراتي الحالة الأخيرة المجيزة للحبس بـ «التحفظ المؤقت على المدين»، وذلك متى توافرت حالات، شروطاً، معينة قدرها المشرع، وردت في المادة 331 / إجراءات. هذه المادة قررت أنه: «إذا إمتنع المدين الممنوع من السفر عن تسليم جواز سفره دون مبرر أو تبين للقاضي أنه تصرف في أمواله، أو هربها أو أنه يعد العدة للفرار خارج الدولة بالرغم من التدابير المتخذة لمنعه من السفر، فللقاضي أن يأمر بإحضاره وإلزامه بتقديم كفالة دفع أو كفالة حضور أو بإيداع المبلغ المدعى عليه به خزانة المحكمة، فإذا لم يمتثل للأمر، فللقاضي أن يأمر بالتحفظ عليه مؤقتاً لحين تنفيذ الأمر ويكون هذا القرار قابلاً للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره».

ظاهر هنا بأن المادة 331 تشترط- لئتم التحفظ على المدين مؤقتاً (أي حبسه) بموجبه- ضرورة توافر إحدى ثلاث حالات؛ إثنين منهما تتضمنان عدم انصياع أو عدم استجابة من المدين لأمر القاضي الصادر له في نطاق قرار المنع من السفر، وهما كل من (أولاً) حالة امتناع المدين- المقرر منعه من السفر- عن تسليم جواز سفره إلى المحكمة دون وجود ما يبرر مثل هذا الامتناع، و(ثانياً) حالة وجود مؤشرات أو أدلة تقيد بأن هذا المدين- المقرر منعه من السفر- غير آبه (يرفض الانصياع) للقرار المتضمن منعه من السفر وأنه إنما يعد العدة للتجاوز عن هذا القرار من خلال الفرار إلى خارج الدولة برغم ما تم تقريره واتخاذ من تدابير لغايات منعه من السفر، كما لو قبض عليه وهو يحاول الهرب متسللاً عبر الحدود (مختبئاً في شاحنة أو صندوق سيارة مثلاً) متجاوزاً شباك ختم الجوازات لوجود تعميم على الحدود يمنعه من السفر. وواضح أن هاتين الحالتين تتعلقان بمدى التزام المدين بقرار وتدابير المنع من السفر من عدمه. وقد أضاف لهما المشرع- وفقاً لما هو واضح من نص المادة 331 / إجراءات- حالة ثالثة، هي (ثالثاً) حالة إذا تبين (من خلال إثباتات وأدلة مقنعة) للقاضي أن المدين قد تصرف في أمواله أو هربها. والملاحظ على هذه الحالة الثالثة، أنها غير متعلقة من قريب أو بعيد بموضوع المنع من السفر من عدمه، حيث قد تقوم عناصرها حتى مع وجود المدين داخل الدولة ودون أن ترتبط بصدور قرار مانع له من السفر. وهو ما تنبئ له المشرع من خلال تضمين فكرتها (أي ما جاء في هذه الحالة من حكم) في المادة 324 / 2 / إجراءات، السابق التعرض لها، والتي تضمنت ما تم تسميته بالاعتذار الحكمي الذي يفترض معه بأن المدين قادر على الوفاء لغايات حبسه<sup>(1)</sup>.

(1) فالمادة 324 / 2 قررت «ويعتبر المدين مقتدرًا ويصدر قاضي التنفيذ أمراً بحبسه إذا امتنع عن الوفاء وذلك... . -إذا قام المدين بتهرب أمواله أو أخفائها بقصد الإضرار بالدائن، واستحال على الدائن بسبب ذلك التنفيذ... .»

وما يمكن قوله هنا هو أنه- ويقدر ما يتعلق الأمر بمسألة تهريب المدين لأمواله<sup>(1)</sup>، فإن هذه الدراسة تقترح على المشرع الموقر ضرورة الالتفات إلى ازدواج الحكم الذي يقرره في هذا الشأن، وضرورة أما الاكتفاء بما أورده المادة الأخيرة (المادة 324 / 1) من حكم نظراً لإطلاقها وعدم ارتباطها بحالات صدور قرار منع السفر من عدمه، خلافاً لما عليه الحال في المادة 331 المتقدم بيانها<sup>(2)</sup>، أو أن يقوم (أي المشرع) بوضع نص شامل للحالتين معاً نظراً لتماثل الحكم فيهما بشكل يزيل اللبس وتكرار الأفكار.

بناءً على ما تقدم، هل يمكن القول بأن المشرع، في تنظيمه لوسيلة الاعتراض على أمر أو قرار قاضي التنفيذ بخصوص طلب حبس المدين، قرر التفرقة بين نوعي الحبس؟ بمعنى، هل يمكن القول بأن مقصود المشرع من تنظيمه للموضوع بالشكل المشار إليه هو أن الحبس الحاصل بموجب المادة 324 / إجراءات يخضع للتظلم حصرياً، أما الحبس الحاصل بموجب نص المادة 331 من القانون ذاته فيخضع حصرياً للاستئناف؟ من حيث المبدأ يمكن القول بأن هذا الطرح يجد تأييداً في العبارات المستخدمة في النصين. بكلمات أخرى، المادة 325 المرتبطة بالمادة 324 من القانون كانت قد أشارت إلى التظلم<sup>(3)</sup>. أما المادة 331، فتحدثت عن الاستئناف، فضلاً عن تسمية المشرع للحبس الأول بـ «الأمر» وهو ما يتفق مع التظلم، أما ما يصدره القاضي بشأن الحبس في ظل المادة 331، فسماه المشرع بـ «القرار»- عند ربطه بالاستئناف<sup>(4)</sup>. فهل هذا هو جواب التساؤل المتقدم حول وجود حكيمين مقررين للاعتراض على- أو للتجاوز عن- ما قد تصدره المحكمة من قرارات بشأن حبس المدين من عدمه؟

(1) من المفيد التنويه بأن هنالك اختلافاً بسيطاً بين المادة 331 والمادة 324 / 1 / أ يتمثل في أن المادة 324 / 1 / أ، تشير إلى ضرورة أن يكون هنالك تصرف أو تهريب للمال بقصد الإضرار بالدائنين. أما المادة 331 فلم تشترط هذا القصد (أي قصد الإضرار بالدائنين) لترتيب الجزاء. والراجح على الرغم من هذا أن النصين مقررين لتحقيق نفس الغاية وهي التغلب على تصرف المدين بماله أو تهريبه بشكل يمنع من التنفيذ على هذا المال. وبجميع الأحوال، يمكن القول بأن على الأقل فكرة تهريب المدين لماله والواردة في المادة 331 لا تكون إلا حيث يوجد سوء نية لديه (كونه يقوم بتهريب المال)، وهي من مفهوماً تؤدي إلى الإضرار بالدائنين، لذا، فهي- من هذا الجانب- متفقة تماماً الاتفاق مع المادة 324 / 1 / أ (ق. إ. م. إ.).

(2) فالمادة 331 من (ق. إ. م. إ.) كما هو واضح منها تتحدث عن الحبس في ظل الحديث عن منع المدين من السفر. أما المادة 324 من نفس القانون، فتشير إلى الحبس مطلقاً حال قدر القاضي ذلك وفقاً لما تقدم. مع مراعاة أن تقرير الحبس جوازي وتديرى للقاضي في الحالتين (أي وفقاً للمادتين 331 و 324).

(3) مرة أخرى، المادة (325) قررت أنه «1 - على قاضي التنفيذ قبل إصداره أمر الحبس أن يجري تحقيقاً مختصراً إذا لم تكفه المستندات المؤيدة للطلب. 2 - يجوز للقاضي أن يمنح المدين مهلة للوفاء. . . 3 - يكون التظلم من الأمر الوارد في البندين (1)، (2) من هذه المادة بالإجراءات المقررة للتظلم من الأوامر على العرائض».

(4) انظر المادة 331.

كإجابة، يمكن القول بأنه علی الرغم مما قد يحمله تبني هذا التوجه من حل للإشكال، إلا أن الراجح أنه ليس هو المقصود من التنظيم الذي قرره المشرع لهذا الموضوع. بكلمات أخرى، لو أبقى المشرع علی النصين 324 و 331، المشار إليهما بأعلاه، لوجدتهما، لكان ما تقدم من قول هو القول الفصل في المسألة. فالمادة 324 تشير إلى التظلم كطريق للاعتراض علی الحبس الحاصل عن طريقها، والمادة 331 تشير إلى الاستئناف كطريق مقرر للتجاوز عن الحبس الحاصل عن طريقها. وهذا لا يلبس فيه ولا تثور معه أية مشكلة. فالمشكلة تثور مع وجود نص مطلق- في ظل عمل قاضي التنفيذ- يخلط المسائل هو نص المادة 222 السابق الذي أدى بنا إلى الوصول إلى هذا النقطة من النقاش والطرح<sup>(1)</sup>. هذا النص (أي نص المادة 222)، مرة أخرى، جاء فيه أنه «1 - تكون قرارات قاضي التنفيذ قابلة للاستئناف في الأحوال الآتية: - . . . و- ما إذا كان يجوز حبس أو عدم حبس من يتخلف عن دفع المبلغ المحكوم به. . .». فضلا عن أن المادة 222 / 3 وضعت حكما لم يتضمنه أي من نصي المادتين المشار إليهما (أي المادتين 331 و 325). والمقصود هنا هو الحكم الخاص بضرورة إحضار المحكوم بحبسه كفيلا يضمن حضوره لكي يتم إيقاف تنفيذ قرار الحبس، كنتيجة لتقديمه الطعن بالاستئناف ضد قرار الحبس، حيث قررت المادة 222 / إجراءات أنه: «1 - تكون قرارات قاضي التنفيذ قابلة للاستئناف في الأحوال الآتية: - . . . و- ما إذا كان يجوز حبس. . . من يتخلف عن دفع المبلغ المحكوم به. . . 3 - ويترتب علی الاستئناف وقف إجراءات التنفيذ. . . علی أنه إذا كان الاستئناف من أجل قرار بالحس فعلى المستأنف أن يقدم كفيلاً يوافق عليه قاضي التنفيذ يكون مسؤولاً عن إحضار المنفذ ضده أو الوفاء بالمبلغ المحكوم به في حالة عجزه عن إحضاره. . .».

ويثور السؤال حول مدى انطباق الحكم المبين أعلاه والوارد في نص المادة 222 علی حالة الحبس في ظل المادة 331 والتي لم يستخدم بها المشرع نهائياً كلمة حبس، واستخدم فيها عبارة «التحفظ علی المدین مؤقتاً». فهل كانت هذه الحالة في ذهن المشرع عند وضعه لنص المادة 222؟ هنالك شك في ذلك سببه استخدام المشرع لتلك التسمية (أي

(1) انظر درباله، محمد ناجي، المنظومة القانونية للتنفيذ الجبري بين الاتساق والتناقض: الحاجة إلى تعديل تشريعي، مجلة العدالة/صادرة عن وزارة العدل الإماراتية، عدد 89، سنة 24، يناير 1997، حيث يتحدث في ص 12 - 14 عن أن النصين (في المادتين 222 و 325) متناقضين؛ وذلك علی اعتبار أن كل منهما يشير لطريق مختلف للطعن (التظلم في احدهما والاستئناف في الآخر). كما أن لكل منهما أحكامه الخاصة به فضلا عما يورده من احتمالية التداخل والازدواجية/كما لو لجأ الخصم إلى التظلم من أمر الحبس، ومن ثم يطعن في القرار الصادر فيه بالاستئناف وفقا للأحكام الخاصة بالأوامر علی العرائض، ومن ثم يقوم الخصم في أن معا بالطعن بالاستئناف أما بنفس الوقت الذي يتظلم فيه أو في نفس الوقت الذي يستأنف فيه القرار الصادر في التظلم. ويقترح الباحث ضرورة الاكتفاء بنص المادة 222 والاستغناء عن نص المادة 325 لازالة هذا التناقض. علی كل حال، لم يتعرض الباحث الكريم في نقاشه للموضوع- من قريب أو بعيد- لنص المادة 331 والتي تشكل محل بحث في هذه الدراسة.

التحفظ) ، عوضاً عن تسمية (الحبس) الواردة في المادة 225، وأيضاً يُدَعَّم هذا الشك بقيام المشرع- في ذلك النص (أي في المادة 331) بتقرير إمكانية الاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ صدور القرار. فلو كان الحكم الذي قرره المشرع في المادة (222) قائماً في ذهن المشرع عندما قرر الحالة المشار إليها هنا (أي الواردة في المادة 331) ، لاكتفى بنص المادة (222) كناظم لموضوع الاستئناف ضد قرار الحبس الوارد في هذه المادة.

بالنتيجة، قد يكون منطقياً القول هنا بأن نص المادة 222 / 3، والخاص بعدم إيقاف تنفيذ قرار الحبس، كنتيجة لتقديم الخصم طعناً بالاستئناف ضد قرار الحبس ما لم يتم إحضار كفيلاً، لا يسري على الحالة الواردة في المادة 331، على اعتبار أن هذا الطرح (أي الحكم الوارد في المادة 222 / 3) يشكل ويعتبر استثناءً على أثر الطعن بالاستئناف في قرارات قاضي التنفيذ، والتي يقف تنفيذها كنتيجة للطعن. والقاعدة هي أن الاستثناء لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يمكن القول بأن منطق الأمور يستلزم تطبيق حكم المادة 222 / 3 على الحالة الواردة في المادة 331 من باب أولى، وذلك على اعتبار أن هذه المادة 331 تقرر الحبس لمدين ينوي ويعد العدة للهرب، رافضاً الانصياع إلى ما تطلبه المحكمة منه تنفيذاً لقرارها المانع له من السفر. لذا، فالأولى أن لا يمنحه الطعن هذه الفرصة، من خلال ترتيب إطلاق سراحه دون ضابط كأثر للطعن، وبالنتيجة، فإن منطق الأمور يستلزم اشتراط تقديمه للكفيل الذي قرره المادة 222 / 3. ونقطة أخرى تضاف هنا- طالما أن الحالة الواردة في المادة 331 مطروحة على بساط البحث- مفادها أن المشرع لم يحكم السيطرة على مدة حبس، أو كما قرر المشرع تسميتها التحفظ على، المدين كما فعل بالنسبة إلى حالة الحبس الواردة في المادة 324، والقيد الوحيد الذي وضعه هو أن يكون التحفظ مؤقتاً. ولعل هذا غير كاف بحد ذاته، فالحبس- حتى في ظل المادة 324 هو حبس مؤقت. توضيح مثل هذه المسائل من قبل المشرع لا شك أنه أمر محل ترحاب لما له من أهمية في حفظ الحقوق. ويضاف إلى ما هو مقدم هنا القول بأن الراجح- رغم انعدام النص المباشر على ذلك- أن موانع الحبس<sup>(1)</sup>، تسري على هذا النوع من الحبس. وبجميع الأحوال، تدخل المشرع بتنظيم هذه المسائل بشكل واضح يعد أمراً محل تقدير كذلك.

بالنتيجة، واضح مما تقدم قيام اشكالية حول الوسيلة المقررة للاعتراض على قرار المحكمة بشأن الحبس. وقد ظهر ذلك في قرارات القضاء الإماراتي عند تعامله مع موضوع حبس المدين وطريقة الاعتراض على قرار القاضي بشأنه. وقد وقعت المحاكم الإماراتية في حالة اللبس التي تثيرها النصوص المتقدمة بيانها<sup>(2)</sup>، وقرر القضاء الإماراتي، تارةً، بأن الطريق للاعتراض الحبس الحاصل بموجب المادة 324، هو التظلم، وقرر تارةً

(1) والراجح ان هذا يشمل أحكامه من جهة عزل المدين عن باقي السجناء وتمكينه من التواصل مع خارج الحبس.

(2) انظر المرجع السابق.

أخرى بأن التجاوز عن نتيجة طلب الحبس في نفس النوع من أنواع الحبس (أي الحاصل بموجب المادة 324)، إنما يكون من خلال الطعن بالاستئناف. فالمحكمة الاتحادية العليا، في حكم لها- وهو المشار إليه سابقاً- قررت بأنه إذا قدر قاضي التنفيذ بأن «... المنفذ ضده متعسف في الامتناع عن الوفاء خصوصاً وأنه لم يواجه الحكم المنفذ به مواجهة صحيحة تنال من حجتيه، فله أن يصدر أمراً بحبسه... طبقاً للقواعد المبينة في الفصل الأول من الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون الإجراءات المدنية، ويجوز للمنفيذ ضده أن يتظلم من هذا الأمر وفق الإجراءات المعتادة للتظلم من الأوامر على العرائض وفق نص المادة 141 من قانون الإجراءات المدنية،...»<sup>(1)</sup>. وقررت المحكمة نفسها في حكم آخر، والذي (أي الحكم) - الذي تمت الإشارة إليه سابقاً أيضاً- بأن «... قرارات قاضي التنفيذ التي تتعلق بحبس المدین المتقاعس عن تنفيذ ما حكم به عليه أو عدم حبسه هو قرار يمكن لمن تضرر منه أن يستأنفه باعتبار أن ذلك لا يتعلق بإجراء من إجراءات التنفيذ وإنما بواقع قانوني يقبل الاستئناف...»<sup>(2)</sup>. وبالنتيجة، تنتهي الدراسة إلى ضرورة تدخل المشرع للتعامل مع هذا الموضوع بشكل يمنع الخلط واللبس، ليوضح بشكل بيّن دقيق الوسيلة التي يمكن من خلالها للخصوم الاعتراض على قرار المحكمة بخصوص حبس المدین، مع إمكانية تنظيم وضبط المسائل المتعلقة التي تعرضت لها الدراسة والمرتبطة بالموضوع للوصول إلى قدر أكبر من العدالة التي يسعى المشرع الإماراتي- والتي لا يزال يسعى من خلال التنظيم المقرر محل الدراسة- لتحقيقها.

## خاتمة:

تعاملت الدراسة مع موضوع موضوع حبس المدین والوسيلة التي قررها المشرع الإماراتي للتجاوز عن، موقف المحكمة بشأن القرار الصادر فيه. وفي سبيل التعامل مع هذا الموضوع المهم تعرضت الدراسة إلى التعريف بحبس المدین، مع بيان أهم القواعد التي قررها المشرع الإماراتي بشأنه كما تعرضت للطريقة المقررة للتجاوز عن القرار

(1) طعن رقم 1 لسنة 2001 القضائية بتاريخ 1 / 9 / 2001 (رجال قضاء) / موجود على موقع وزارة العدل الإلكتروني (م. س)، تمت زيارة الموقع في 10 / 11 / 2017. وقد تأيد هذا التوجه (أي اعتبار قرار الحبس خاضعاً لنظام الأوامر على العرائض من جهة الطعن) في أكثر من حكم.

(2) طعن رقم 70 لسنة 19 القضائية بتاريخ 25 / 10 / 1997 (شرعي) / موجود على موقع وزارة العدل الإلكتروني (م. س) تمت زيارة الموقع في 7 / 1 / 2018. وقد تأيد هذا التوجه (أي اعتبار قرار الحبس خاضعاً لنظام الاستئناف من جهة الطعن) في أكثر من حكم. انظر مثلاً حكم محكمة تمييز دبي والذي جاء فيه أن «النص في المادة 222... يدل على أنه يجوز لطالب... الطعن بطريق الاستئناف في القرارات الصادرة... بشأن عدم حبس المدین المتخلف عن دفع المبلغ المحكوم به...». الطعن رقم رقم 123 / سنة 2008 قضائية / جلسة 8 - 6 - 2008 / مكتب في 19 / الجزء 1 / ص 1076 / قوانين الشرق. تمت الزيارة الموقع في 0 / 2 / 2018. وتكرر هذا الرأي بأكثر من حكم.

الصادر فيه في ظل هذا القانون. وقد انتهت الدراسة إلى عدة نتائج، وإلى تبني عدة توصيات، من شأنها- حال تم الأخذ بها- أن تؤدي إلى تحقيق قدر أعلى من العدالة التي قرر المشرع الإماراتي تنظيمه محل الدراسة ابتداءً لتحقيقها.

### نتائج الدراسة: إنتهت الدراسة إلى عدة نتائج نوجز أهمها فيما يلي:

1. وجدت الدراسة بأن المشرع الإماراتي تبنى وجهة النظر القائلة بالأخذ بإجراء حبس المدين وحجز حريته- متى توافرت الشروط اللازمة لذلك- لمدة معينة من الزمن. كما وجدت بأن الأصل في تقرير حبس المدين أنه إنما يكون لكسر تعنت المدين وإجباره على الوفاء أو الانصياع إلى ما هو مطلوب منه من قبل المحكمة كقاعدة عامة. وأيضا انتهت الدراسة إلى أن القانون الإماراتي تحدث عن حالتين رئيسيتين للحبس، وكان قد أورد فيهما كلمة حبس المدين صراحة؛ وهما كل من الحالتين الوارديتين في المادة 324 / إجراءات. أولى هاتين الحالتين المتضمنتين في هذه المادة، إشتراطت قيام اقتدار المدين- حقيقة أو حكما- على وفاء ما هو ملتزم به وامتناعه عن القيام بهذا الوفاء بغير وجه حق، وهو الأصل العام في عملية الحبس. أما ثاني هاتين الحالتين، فيتم فيها حبس المدين حال وجدت ظروف تقييد إمكانية هروبه إلى خارج الدولة، بغض النظر عن إقتداره من عدمه.
2. وقد انتهت الدراسة إلى أن تقدير إيقاع الحبس من عدمه هو سلطة يملكها القاضي في جميع حالاته. أما بشأن الوسائل التي قررها المشرع الإماراتي للتجاوز عن موقف أو قرار القاضي بشأن الحبس، فقد وُجدَ بأن المشرع كان قد أورد أكثر من نص في هذا الشأن، فقد قرر في نص المادة 325 / إجراءات، بأن ما يصدر عن المحكمة بشأن الحبس في ظل تلك المادة إنما هو أمر على عريضة، يتم تحديده والتجاوز عنه بطريق التظلم حصريا، وذلك وفقا للإجراءات المقررة للتظلم من الأوامر على العرائض. وبنفس القانون، قرر المشرع في نص آخر هو نص المادة 222، بأن ما يصدر عن القاضي بشأن طلب الحبس هو قرار قضائي يقبل الطعن فيه بالاستئناف.
3. كما انتهت الدراسة إلى أن الراجح أن المشرع لم يقصد بأن يخضع ما تنتهي إليه المحكمة بشأن الحبس لما أخضع له أوامر الأداء من جهة تقرير ازدواجية سبل التظلم وهو الأمر الذي نظمه المشرع بشكل واضح فيما يخص أوامر الأداء. وقد وجدت الدراسة كذلك بأن إيراد نصين مستقلين لتنظيم عملية تحدي موقف المحكمة وقرارها بشأن طلب الحبس، يمنع أيضا من القول بأن الأمر خاضع للطريق المقرر للتجاوز عن الأوامر على العرائض.

4. وقد وجدت الدراسة أيضا أن هنالك حالة ثالثة للحبس إضافة إلى الحالتين المقررتين في المادة 324 / إجراءات، وهي حالة حبس مقررة في نطاق إجراء منع المدين من السفر، والتي أسماها المشرع بـ «التحفظ المؤقت على المدين»، وذلك متى توافرت الشروط التي وردت في المادة 331 / إجراءات المقررة لها.
  5. وُجِدَ كذلك بأن المادة 331 / إجراءات تتطلب توافر إحدى ثلاث حالات لحبس المدين (التحفظ عليه كما أسماه المشرع) في ظلها، حالتان منها متضمنتان ضمن فكرة المنع من السفر؛ وهما كل من حالة امتناع المدين- المقرر منعه من السفر- عن تسليم جواز سفره إلى المحكمة دون ميرر، وأيضا حالة وجود مؤشرات أو أدلة تفيد بأن هذا المدين رافض الانصياع لقرار المنع من السفر. أما الحالة الثالثة، فظهر من خلال الدراسة أنها لا ترتبط بالضرورة بمسألة المنع من السفر، وهي حالة ثبوت تصرف المدين بأمواله أو تهريبه لها.
  6. وبخصوص الحالة الثالثة الواردة في المادة 331 تحديداً، وجدت الدراسة بأن المشرع كان قد ضمن حكماً مماثلاً لها في نص آخر أجاز بموجبه حبس المدين دون حاجة لإثبات قدرته على الوفاء، وهو ما تضمنته المادة 324 / 2 / أ / إجراءات.
  7. وقد وجدت الدراسة كذلك بأن القرار بشأن الحبس الحاصل بموجب المادة 331 / إجراءات يخضع للاستئناف، وفقا لما ورد في هذا النص. كما وجدت أن المشرع لم يحكم السيطرة على مدة حبس، أو التحفظ على المدين، كما فعل بالنسبة لحالتي الحبس في المادة 324، والقيد الوحيد الذي وضعه (في المادة 331) هو أن يكون التحفظ -بمعنى الحبس- مؤقتا.
  8. أخيراً، وليس آخراً، إنتهت الدراسة إلى أن تعدد النصوص المنظمة للوسيلة التي يمكن أن يتم تحدي، أو طلب التجاوز عن، موقف المحكمة من موضوع الحبس أدى إلى اختلاط الأمر على المحاكم المطبقة للنصوص التي قام المشرع بإيرادها؛ وقد قضت المحكمة أحيانا بأن التظلم هو الطريق واجب الاتباع، وقضت بأحيان أخرى أن الاستئناف هو الطريق المقرر لذلك.
- وبالنتيجة، خلصت الدراسة إلى تبني أكثر من توصية من شأنها رفع سوية التنظيم القائم والوصول بالأطراف الى درجة أعلى من العدالة والدقة والوضوح.
- توصيات الدراسة:** انتهت الدراسة إلى تبني أكثر من توصية، يمكن إيراد أهمها فيما يلي:
- أولاً- توصي الدراسة بضرورة التخلي عن حالة حبس المدين المقررة لمجابهة حالة خشية هروب المدين إلى خارج الدولة، نظرا إلى تبني المشرع الإماراتي لإجراء آخر للتغلب

على هذه الخشية هو منع المدين من السفر. علما بأن الإجراءين متاحين لمواجهة نفس الوضع أو الحالة، وهي حالة قيام الخشية من هروب المدين إلى خارج الدولة.

ثانياً- أيضاً، توصي الدراسة بضرورة التفات المشرع الموقر إلى ازدواج الحكم الخاص بحالة حبس المدين إذا ثبت تصرفه بأمواله أو تهريبه لها، والوارد في كل من نص المادة 324 / إجراءات وأيضاً في نص المادة 331 من نفس القانون، وذلك إما بالاكْتفاء بما أوردته المادة 324 من حكم، نظراً إلى إطلاقها وعدم ارتباطها بحالات صدور قرار منع من السفر من عدمه كما هو الحال في المادة 331. أو بوضع نص شامل للحالتين معاً، مما يزول معه اللبس وتكرار الأفكار، وذلك نظراً لتمائل الحكم فيهما.

ثالثاً- توصية أخرى تضاف هنا- فيما يخص حالة الحبس الواردة في المادة 331 تتمثل في ضرورة قيام المشرع بإحكام السيطرة على مدة حبس، أو التحفظ على، المدين- والتي يمكن تقريرها بموجب هذه المادة- حيث أن القيد الوحيد الذي وضعه المشرع هو أن يكون التحفظ مؤقتاً. ولعل هذا غير كاف بحد ذاته، فالحبس- حتى في ظل المادة 324 هو حبس مؤقت، غير أن المادة الأخيرة وضعت مددا وإجراءات معينة لا بد من اتباعها من قبل القاضي بشأن الحبس. لذا، فحري بالمشرع مراعاة هذه المسألة فيما يخص هذه الحالة من حالات الحبس. رابعاً- كما ترحب الدراسة بتدخل المشرع لتنظيم- من خلال نصوص مباشرة صريحة- بعض المسائل الخاصة بحالة الحبس الواردة في المادة 331 / إجراءات من مثل مدى خضوعها إلى موانع الحبس وأحكامه من جهة عزل المدين عن باقي السجناء وتمكينه من التواصل مع خارج الحبس لتدبير شؤونه، رغم أن الدراسة ترجح هذا السريان. بجميع الأحوال، ضبط هذه المسائل تشريعياً بشكل واضح يحفظ الحقوق ويمنع تضارب الاجتهادات.

خامساً: أيضاً، توصي الدراسة بضرورة تدخل المشرع للإجابة عن التساؤل المتعلق بمدى انطباق الحكم الوارد في المادة 222 والخاص بعدم وقف الاستئناف للتنفيذ حال الحبس، ما لم يتم تقديم كفيل على حالة الحبس في ظل المادة 331 وإزالة حالة الشك القائمة، بتنظيم واضح لا لبس فيه يعالج هذه المسألة. علماً بأن الدراسة تُقر بأن حالة الحبس في ظل المادة 331 هي أولى من غيرها في تطبيق الحكم الوارد في المادة 222، للأسباب الواردة فيها.

سادساً- كما توصي الدراسة، بضرورة قيام المشرع بإعادة تنظيم- وسيلة الطعن في أو- طلب التجاوز عما يصدر عن المحكمة من مواقف تجاه طلب الحبس المقدم لها؛ حيث خلصت الدراسة إلى أن التنظيم الحالي مثير للّبس ولا يحقق- تبعاً لذلك- القدر الكافي من العدالة التي لا تتأتى إلا بتنظيم واضح يعالج اللبس الذي كشفت عنه هذه الدراسة. بالنتيجة،

فإن من المحبب والمريح به قيام المشرع الموقر بالتدخل لإزالة حالة عدم الدقة والتداخل فيما يخص الموضوع محل الدراسة، وبما يحقق العدالة التي يطمح، والتي جاء، النظام القانوني المقرر- في الأساس- لتحقيقها.

## قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو رمان، عبد الرزاق، 1999، «حبس المدين في قانون الإجراء الأردني»، ط1، دار وائل/الأردن.
2. أبو الوفا، أحمد، بلا سنة نشر، «المرافعات المدنية و التجارية»، ط. 15، منشأة المعارف/مصر.
3. أبو الوفا، أحمد، بلا سنة نشر، «إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية»، ط. 10، منشأة المعارف مصر.
4. أحمد، إبراهيم سيد، 2016، سلطة القضاء المدني في حبس المدين: دراسة مقارنة بين القانون المصري والكويتي والإماراتي والسعودي والبحريني، دار الكتب والدراسات العربية/مصر.
5. البلعاوي، سيف الدين، مدى جواز حبس المدين لعدم الوفاء بدينه، مجلة كلية التربية بجامعة الأقصى، مجلد 3، عدد1، 1999.
6. تركي، علي، 2011، «شرح إجراءات التنفيذ الجبري»، دار النهضة.
7. الحجار، حلمي محمد، 2003، «اصول التنفيذ الجبري»، ط2، منشورات الحلبي الحقوقية/لبنان.
8. تركي، علي، وعلام، وائل، حبس المدين في النظام القانوني الإماراتي: دراسة في ضوء قانون الإجراءات المدنية والميثاق العربي لحقوق الانسان، معهد التدريب والدراسات، عدد 2، السنة 7، 2014، ص 123.
9. حسوني، محمد، تقييد حرية المدين في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية مقارنة، مجلة الفقه والقانون، عدد 2، 2012، ص 121.
10. درباله، محمد ناجي، المنظومة القانونية للتنفيذ الجبري بين الاتساق والتناقض: الحاجة الى تعديل تشريعي، مجلة العدالة/ والصادرة عن وزارة العدل الإماراتية، عدد 89، سنة 24، يناير 1997، ص 9.
11. الشبلي، رقية خليفة، 2017، حبس المدين المماطل: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الشارقة، إشراف أ. د. سيد أحمد محمود.
12. شلالا، نزيه نعيم، 2015، دعاوى حبس المديون ومنعه من السفر، منشورات الحلبي الحقوقية.
13. شموط، حسن، حبس المدين في الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 3، عدد 5، 2013، ص 275.
14. عبد الله، نجيب أحمد، 2003 / 2004، «قانون التنفيذ الجبري» ط1، مركز الصادق/صنعاء.
15. عبدالمنعم، حمدي 1992، «شرح نظام أوامر الأداء لاستيفاء الديون الثابتة في قانون الإجراءات المدنية الإماراتي رقم 11 لسنة 1992»، ط1، دون ناشر.
16. مبروك، عاشور، 2009، «دراسات في قانون القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة»، الكتاب الثاني، ط1، أكاديمية شرطة دبي.
17. مليجي، أحمد، 1985، «حبس المدين في المواد المدنية والتجارية»، ط1، مكتبة وهبة.
18. هندي، أحمد، 1996، «التنفيذ الجبري في الإمارات العربية المتحدة» دار الجامعة الجديدة، ط1، كلية شرطة دبي، الإمارات.

19. يونس، محمود، حبس المدين ومنعه من السفر: دراسة في الشريعة الإسلامية والقانون الإماراتي والقانون السوداني، مجلة الفكر الشرطي، مجلد 8، عدد 3، 1999، ص188.
20. دويدار، طلعت محمد، 1994، «طرق التنفيذ القضائي»، منشأة المعارف/ مصر.
21. شحاته، محمد، 1990، «أصول قوانين المرافعات في دولة الإمارات»، ج2، ط1، كلية شرطة دبي/الإمارات.
22. شويديح، مصطفى، حبس المدين في القانون الفلسطيني، مجلة الفقه والقانون، ع61، 2017، ص62.
23. عبد الفتاح، عزمي، 2002، «قواعد التنفيذ الجبري في قانون المرافعات المصري»، ط. 4، دار النهضة/ مصر.
24. عمر، نبيل، 2008، «قانون اصول المحاكمات المدنية»، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية.
25. عمر، نبيل وهندي، أحمد، 2002، «التنفيذ الجبري» دار الجامعة الجديدة.
26. مبروك، عاشور، 1995 / 1996، «التنفيذ الجبري في دولة الإمارات العربية المتحدة»، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة.
27. محسن، فهيم، حبس المدين المماطل في قانون المرافعات، المجلة القضائية، عدد1، 2005، ص19.
28. محمود، أحمد صدقي، 1999، «قواعد المرافعات في دولة الإمارات»، ط1، دون ناشر.
29. المنصوري، محمد العوامي ويوسف، أمير فرج، 2016، الجديد في أحوال إصدار أمر بحبس المدين ومنعه من السفر دار الكتب والدراسات العربية/ الإسكندرية.
30. محمود، سيد أحمد، 2008، «حول منع المدين من السفر» دار الفكر والقانون.
31. محمود، أحمد صدقي، 2003، حول حبس المدين المماطل في القانون الإماراتي، دار النهضة/ مصر.
32. هرجه، مصطفى، 1987، «منازعات التنفيذ الوقتية في المواد المدنية و التجارية»، دار الثقافة.
33. هندي، أحمد، 2006، «أصول التنفيذ»، دار الجامعة الجديدة/ مصر.
34. والي، فتحي، 2002، «الوسيط في قانون القضاء المدني»، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي/ مصر.
35. اليوسف، أحمد عبدالله، عقوبة المدين المماطل غير المالية في الفقه والنظام، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلد 2، عدد 50، 2010، ص249.

#### Transliteration Arabic References:

#### ترجمة مصادر ومراجع اللغة العربية:

#### Qaa'imah bi Ahammi Almaraaj'e

1. Abu Rumaan, Eabd Alrazzazq, 1999, «habs almadeen fi qanoun al'ijraa' al'urduny», t, 1, dar Wa'il/Alurdun.
2. Abu Alwfaa, Ahmad, bila sanat nashr, «Almurafa'aat almadaniah wa altijariyah», t. 15, munsha'at alma'aarif/ Misr.
3. Abu Alwfaa, Ahmad, bila sanat nashr, «'Ijra'aat altanfeedh fi almawadd almadaniah wa altijariah», t. 10, munsha'at alma'aarif/ Misr.
4. Ahmd, Ibrahim Sayed, 2016, sultat alqadaa' almadany fi habs almadeen: dirasah muqaranah bayna alqanoun almisry wa alkuwaity wa al'imaraty wa alsa'oudy wa albahrainy, dar alktub waldirasaat al'arabiyah/ Misr.
5. Albil'awy, Saif Aldeen, madaa jawaaz habs almadeen li'adm alwafaa' bidainih,

- majallat kulliyat altarbiah bijami'at Al'aqsa, mujallad 3, 'adad1, 1999.
6. Turkey, Aly, 2011, «sharh 'ijra'at altanfeedh aljabry», dar alnahdath.
  7. Alhajjaar, Hilmy Muhammad, 2003, «'Usoul altanfeedh aljabry», t. 2, manshourat Alhalaby alhuqouqiah/ Lubnan.
  8. Turkey, Aly, wa Allaam, Wa'il, habs almadeen fi alnitham alqaanouny al'imaaraaty: dirasah fi daw' qanoun al'ijra'at almadaniah wa almithaaq al'araby lihuqouq alinsaana, m'ahad altadreeb wa aldiraasaat, 'adad 2, alsanah 2014, 7, s 123.
  9. Hassouny, Muhammad, taqyeed hurriyat almadeen fi alfiqh al'islamy: dirasah fiqhiah muqarinah, majallat alfiqh walqanoun, 'adad 2, 2012, s121.
  10. Dirbalah, Muhammad Najy, almanthoumah alqaanouniah liltanfeedh aljabry bayna alittisaaq wa altanaqud: alhaajah 'ilaa t'adeel tashri'e, majallat al'adaalah/ wa alsaadirah 'an wizarat al'adl al'imaaraatiah, 'adad 89, sanat 24, Yanayir 1997, s9.
  11. Alshibly, Ruqaiah Khalifah, 2017, habs almadeen almumaatil: dirasah muqarinah, risalat majsteir, kulliat alqaanoun, jami'at Alshaariqah, 'ishraaf Dr. Sayedd Ahmad Mahmoud.
  12. Shalala, Nazeeh Na'im, 2015, da'aawaa habs almadyoun wa man'uh min alsafar, manshuraat alhalaby alhuqouqiah.
  13. Shamoot, Hassan, habs almadeen fi alsharee'ah al'islamiah, majallat al'uloum alqaanouniah wa alsiyaasiah, mujalad 3, 'adad 5, 2013, s. 275.
  14. Abd Allah, Najeeb Ahmad, 2003 / 2004, «qanoun altanfeedh aljabry» t. 1, markaz alsadiq/ San'aa'.
  15. Abd Almiem, Hamdy 1992, «sharh nitham 'awamir aladaa' li istifaa' alduyoun althaabitah fi qanoun al'ijraa'at almadaniah Al'imaaraaty raqm 11 lisanat 1992», t. 1, douna nashir.
  16. Mabrouk, Ashour, 2009, «diraasaat fi qaanoun alqaadaa' fi dawlat al'imaaraat al'arabiah almuttahidah», alkitaab althaany, t. 1, Akaadimiyaat shurtat Dubai.
  17. Miliyy, Ahmad, 1985, «habs almadeen fi almawaad almadaniah wa altijariah», t. 1, maktabat Wahbah.
  18. Hindy, Ahmad, 1996, «altanfeedh aljabriy fi Al'imaaraat Al'arabiah Almuttahidah» dar aljaami'ah aljadeddah, t. 1, kulliat shurtat Dubai, Alimaaraat.
  19. Yunis, Mahmoud, habs almadeen wa man'uh min alsafar: dirasah fi alsharee'ah al'islamiah wa alqanoun al'imaaraaty wa alqanoun alsoudaany, majallat alfikr alshurty, mujallad 8, 'adad 3, 1999, s. 188.
  20. Duweidar, Tal'at Muhammad, 1994, «turuq altanfeedh alqadaa'iy», munsha'at alma'arif/ Misr.
  21. Shihatah, Muhammad, 1990, «'Usoul qawaaneen almurafa'at fi dawlat Al'imaaraat»,

- j. 2, t. 1, Kulliat shurtat Dubai/ Al'imaaraat.
22. Shuwaidah, Mustafaa, habs almadeen fi alqanoun alfilasteeny, majallat alfiqh wa alqanoun, 'adad 61, 2017, s. 62.
  23. Abd Alfattah, Azmy, 2002, «qawaa'id altanfeedh aljabry fi qanoun almurafa'at almisry», t. 4, dar alnahdah/ Misr.
  24. Omar, Nabil, 2008, «qanoun usoul almuhakamaat almadaniah», t. 1, manshurat alhalaby alhuqouqiah.
  25. Omar, Nabil wa Hindy, Ahmad, 2002, «altanfeedh aljabry» dar aljami'ah aljadeedah.
  26. Mabruk, Ashwr, 1995 / 1996, «altanfeedh aljabry fi dawlat Al'imaaraat Al'arabiah Almuttahidah», matbu'at jami'at Al'imaaraat Al'arabiah Almuttahidah.
  27. Muhsin, Faheem, habs almadeen almumatil fi qanoun almurafa'at, almajallah alqadaa'iyah, 'adad1, 2005, s19.
  28. Mahmoud, Ahmad Sedqy, 1999, «qawa'id almurafa'at fi dawlat Al'imaaraat», t. 1, doun nashir.
  29. Almansoury, Muhammad Al'awamy wa Yousif, Amir Faraj, 2016, aljadeed fi 'ahwal 'isdar 'amr bihabs almadeen wa man'ih min alsafar dar alkutub wa aldiraasaat al'arabiah/ Al'iskandariah.
  30. Mahmoud, Sayed Ahmad, 2008, «hawla man'e almadeen min alsafar» dar alfikr wa alqanoun.
  31. Mahmoud, Ahmad Sidqy, 2003, hawla habs almadeen almumaatil fi alqanoun al'imaaraaty, dar alnahdah/ Misr.
  32. Harjah, Mustafaa, 1987, «munaza'at altanfeedh alwaqtiah fi almawaadd almadaniah wa altijaariyah», dar althaqaafah.
  33. Hindy, Ahmad, 2006, «usoul altanfeedh», dar aljami'ah aljadeedah/ Misr.
  34. Waly, Fathy, 2002, «alwaseet fi qanoun alqadaa' almadany», matba'at jami'at Alqahirah wa alkitab aljami'ey/ Misr.
  35. Alyousif, Ahmad Abd Allah, Oqoubat almadeen almumatil ghair almaliah fi alfiqh wa alnitham, majallat jami'at 'umm alquraa li'uloum alshare'ah wa aldiraasaat al'islamiah, mujallad 2, 'adad 50, 2010, s. 249.

## **The Debtor's Imprisonment and the Objection to the Court's Ruling in Respect of Him through Grievance and Appeal: An Analytical Study in the Emirati Civil Procedures Law**

**Bakr Abdel Fattah Al-Serhan**

College of Law - University of Sharjah  
Sharjah - U.A.E.

### **Abstract:**

This study deals with an important issue, which is the imprisonment of the debtor and the means that can be used to bypass the court's ruling in respect of him. The study is conducted within the Emirati law (the Federal Civil Procedure Law No.11 of 1992 and its amendments). It concludes that there are three cases in which imprisonment can be imposed against the debtor. Moreover, the study has found that more than one provision addresses the mechanism according to which a party can appeal against the courts' delivered decision in this regard. The researcher has assessed the existing regulation and has come up with more than one recommendation to achieve a higher level of justice.

**Keywords:** Debtor's Imprisonment, Appeal, Grievance, Emirati Law.